

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ ①

أدب

فتح رب البرية

بتأخير الطوية

لفضيلة الشيخ العلامة  
محمد بن صالح العثيمين  
حفظه الله وتوفيقه وتعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، بحمده، ونستعينه، ونستعمره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له؛ ومن يضلل الله فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإن الله - تعالى - بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق؛ رحمة للعالمين، وهدوة للعاملين، وحنفاً على العباد أجمعين؛ فأدى الأمانة، وبلغ الرسالة، ونصح الأمة، وبشر الناس جميع ما يحتاجون إليه في أصول دينهم وفروعه، فلم يدع غيراً إلا بینه وحث عليه، ولم يترك شراً إلا حذر الأمة عنه، حتى ترك أمته على المحقة البيضاء، ليلها كنهارها، ما سار عليها أصحابه نيرة مصبغة، وتلقاها عنهم كذلك القرون المفضلة، حتى تحمهم الحوطلحات البدع المتنوعة التي كاد بها مبتدعوها الإسلام وأهله، وصاروا يتخطون فيها حيط عشواء، ويسون معتقداتهم على نسج العنكبوت. والرب - تعالى - يحمي دينه بأوليائه الذين ومنهم من الإيمان، والعلم، والحكمة ما به يصدون هؤلاء الأعداء، ويردون كبدهم في محورهم، مما قام أحد ببذعه إلا قبض الله - وله الحمد - من أهل السنة من يدحض بدعته، ويطلبها.

وكان في مقدمة الفائحين على هؤلاء المستندة: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، ثم الدمشقي، المولود في حران يوم الاثنين العاشر من شهر ربيع الأول سنة ٦٦١ هجرية، والمتوفى محسوراً طلعاً في قلعة دمشق في ذي القعدة سنة ٧٢٨ هجرية رحمه الله.

وله المؤلفات الكثيرة في بيان السنة، وتوطيد أركانها، وعدم البدع.

وصاحبنا في هذا الباب رسالة «الفتوى الحموية» التي كتبها جواباً لسؤال ورد عليه في سنة ٦٩٨ هجرية من «حماسة» بلد في الشام، يسأل فيه عما يقوله الفقهاء وأئمة الدين في آيات الصفات وأحاديثها\* فأجاب بحواب يقع في حوالي ٨٣ صفحة وحصل له بذلك محنة وبلاء، فحراء الله - تعالى - عن الإسلام والمسلمين أفضل الحزاء.

ولما كان فهم هذا الحواب والإحاطة به مما يشق على كثير من قرائه أحببت أن ألخص المهم منه مع زيادات تدعو الحاجة إليها وسميته «فتح رب البرية بطلخيص الحموية».

وقد طبعته لأول مرة في سنة ١٣٨٠ هجرية، وما أنا أحمد طبعه للمرة الثانية<sup>(١)</sup>، وربما غيرت ما رأيت من المصلحة تغييره من زيادة أو حذف.

والله أسأل أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه ونافعاً لعباده إنه حواء كريم

المؤلف

(١) طبع بعدها مرات عديدة بمصل الله ونعمته.

## الكتاب الأول

## فيما يجب على العبد في دينه

الراغب على العبد في دينه هو اتباع ما قاله الله تعالى،  
وقاله رسوله محمد ﷺ، والخلفاء الراشدون المهديون من بعده  
من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان.

وذلك أن الله بعث محمداً ﷺ، بالبينات والهدى، وأوجب على  
جميع الناس أن يؤمنوا به، ويتبعوه ظاهراً وباطناً، فقال تعالى: ﴿قُلْ  
يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ صِبْغًا لَّهِ لَمْ يُقَدْ أَتَىكَ الْفَحْشَى  
وَاللَّيْثُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُخَيِّرُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ  
يَوْمَ يُنْفَخُ الْكُتُبُ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (الأعراف).

وقال النبي ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين  
المهديين من بعدي تمسكوا بها، وعضوا عليها بالتواجل، ولهاكم  
ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»<sup>(١)</sup>.

(١) رواه الترمذي (٢٦٧٦) كتاب العلم، ١٦ - باب ما جاء في الأخذ  
بالسنة. وقال حسن صحيح.

وأبو داود (١٦٠٧) كتاب السنة، ٦ - باب في لزوم السنة

وابن ماجه (١٢) النسخة، ٦ - باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين  
وأحمد (١/١٢٦).

ومصنفه ابن حبان (١٠١/الموارد) كتاب العلم، ١٥ - باب اتباع  
رسول الله ﷺ.

والحاكم (١/١٧٤ خطأ)

والحنفاء الراشدون هم الذين حفظوا النبي ﷺ في العلم  
 النافع، والعمل الصالح، وأحق الناس بهذا الوصف هم الصحابة  
 - رضي الله عنهم -، فإن الله اختارهم لصحة نبيه ﷺ، وإقامة  
 دينه، ولم يكن الله - تعالى - ليختار - وهو العليم الحكيم -  
 لصحة نبيه إلا من هم أكمل الناس إيماناً، وأرحمهم عقولاً،  
 وأقومهم عملاً، وأضاهم عزماً، وأهداهم طريقاً، فكانوا أحق  
 الناس أن يُشْفَوْا بعد نبيهم ﷺ، ومن بعدهم أئمة الدين، الذين  
 نفعوا بالهدى والصلاح.



• وأبوهم في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (٢/٣٦٦)، وقال  
 هذا حديث جيد من صحيح حديث الشاهدين.

## الباب الثاني

### فيما تضمنته رسالة النبي ﷺ من بيان الحق في أصول الدين وفروعه

رسالة النبي ﷺ تتضمن شيئين هما العلم النافع، والعمل الصالح، كما قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْوَعْدُ لِمَنْ تَزَكَّى وَرَسُولُهُ بِالْهُدَى وَبَيْنَ الْخَيْرِ يَتَقَرُّ عَلَى كَثِيرٍ حَسْبُهُ. وَلَوْ حَسْبُهُ الْمُشْرِكُونَ﴾ (التوبة).

فالهدى هو: العلم النافع. وبين الحق هو: العمل الصالح الذي اشتمل على الإخلاص لله، والمنفعة لرسوله ﷺ.

والعلم النافع يتضمن كل علم يكون للأمة فيه خير وصلاح في معاشها، ومعادها، وأول ما يدخل في ذلك العلم بأسماء الله وصفاته وأفعاله؛ فإن العلم بذلك أنفع العلوم. وهو زبدة الرسالة الإلهية، وخلاصة الدعوة النبوية، وه قوام الدين قولاً، وعملاً، واعتقاداً.

ومن أجل هذا كان من المستحيل أن يعلمه النبي ﷺ، ولا يبينه بياناً طاهراً بعي الشك، ويدفع الشبهة، وبيان استحقاقه من وجوده:

الأول - أن رسالة النبي ﷺ، كانت مشتملة على النور والهدى؛ فإن الله بعثه بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه، وسراجاً منيراً، حتى ترك أمته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وأعظم النور وأبلغه ما يحصل للقلب

معرفة الله، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، فلا بد أن يكون  
النبي ﷺ، قد بينه غاية البيان.

الثاني - أن النبي ﷺ علم أمته جميع ما تحتاج إليه من  
أمور الدين والدنيا، حتى آداب الأكل، والشرب، والجلوس،  
والمنام وغير ذلك. قال أبو هريرة - رضي الله عنه -: لقد توفي  
رسول الله ﷺ وما طائر بقلب جناحه إلا ذكر لنا منه علماً.  
ولا ريب أن العلم بالله، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، داخل  
تحت هذه الجملة العامة، بل هو أول ما يدخل فيه لشدة الحاجة  
إليه.

الثالث - أن الإيمان بالله تعالى، وأسمائه، وصفاته،  
وأفعاله، هو أساس الدين، وخلاصة دعوة المرسلين، وهو أوجب  
وأفضل ما اكتسبته القلوب وأمرته العقول، فكيف يهمله  
النبي ﷺ، من غير تعليم ولا بيان مع أنه كان يعلم ما هو دونه في  
الأهبة والفصيلة؟

الرابع - أن النبي ﷺ كان أعلم الناس بربه، وهو أصحهم  
للخلق، وأبلغهم في البيان والفصاحة، فلا يمكن مع هذا  
المقتضى التام للبيان أن يترك باب الإيمان بالله وأسمائه وصفاته  
علماً متنبهاً.

الخامس - أن الصحابة - رضي الله عنهم - لا بد أن يكونوا  
قائلين بالحق في هذا الباب، لأن ضد ذلك إما السكوت، وإما  
القول بالباطل، وكلاهما مستبعد عليهم:

أما امتناع السكوت موحده. أن السكوت إما أن يكون من  
جهل منهم بما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات، وما يجوز



علیه منها ومنع، وأما أن يكون عن علم منهم بذلك ولكن كتموه، وكل منهما ممنوع

أما امتناع الجهل فلاه لا يمكن لأي قلب فيه حياة، ووعي وطلب للعلم، وهمة في العادة إلا أن يكون أكبر منه هو البحث في الإيمان بالله تعالى، ومعرفة أسماؤه وصفاته، وتحقيق ذلك علماً واعتقاداً. ولا ريب أن الفروع المفصلة وأصلهم الصحابة هم أبج الناس في حياة القلوب، وهمة الخير، وتحقيق العلوم النافعة، كما قال النبي ﷺ «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»<sup>(۱)</sup>. وهذه الحبرية نعم فصلهم في كل ما يقرب إلى الله من قول، وعمل، واعتقاد.

ثم لو فرضنا أنهم كانوا جاهلين بالحق في هذا الباب لكان جهل من بعدهم من باب أولى، لأن معرفة ما ثبت لله تعالى من الأسماء والصفات، أو يتفق عنه إنما تتلقى من طريق الرسالة، وهم الواسطة بين الرسول ﷺ وبين الأمة، وعلى هذا الفرض يلزم أن لا يكون عند أحد علم في هذا الباب، وهذا ظاهر الامتناع.

وأما امتناع كتمان الحق: فلأن كل عاقل منصف عرف حال الصحابة - رضي الله عنهم - وحرصهم على نشر العلم النافع، وتبليغ الأمة، فإنه لن يمكنه أن ينسب إليهم كتمان الحق - ولا سيما - في أوجب الأمور، وهو معرفة الله وأسمائه وصفاته.

(۱) رواه البخاري (۲۶۵۲) كتاب الشهادات، ۹ - باب لا يشهد على شهادة حور إذا شهد

ومسلم (۲۵۳۳) كتاب فضائل الصحابة، ۵۱ - باب ياب أن جاء النبي ﷺ أماني لأصحابه وجاء أصحابه أماني للأمة، من حديث عبد الله بن مسعود

ثم إنه قد جاء عنهم من قول الحق في هذا الباب شيء كثير يعرفه من طلبه وتثبته.

وأما امتناع القول بالباطل عليهم فمن وجهين:

أحدهما: أن القول بالباطل لا يمكن أن يقوم عليه دليل صحيح، ومن المعلوم أن الصحابة - رضي الله عنهم - أبعد الناس عن القول فيما لم يتم عليه دليل صحيح، خصوصاً في أمر الإيمان بالله تعالى، وأمور الغيب، مهم أولى الناس بامتناع قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: ٣٦). وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا نَكَرَ وَالْفَحْشَ وَالْمُنْكَرَ وَالْحَقُّ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ إِنِّي خُفِّيتُ بِهِمْ سُلْطَانًا وَلَنْ يُقْبَلَ عَنْهُمْ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ﴾ (الأعراف).

ثانيهما: أن القول بالباطل إما أن يكون مصدوره الجهل بالحق، وإما أن يكون مصدوره إرادة ضلال الخلق، وكلاهما مستع في حق الصحابة رضي الله عنهم.

أما امتناع الجهل عند تلقن بيانه.

وأما امتناع إرادة ضلال الخلق. فلأن إرادة ضلال الخلق قصد سيئ، لا يمكن أن يصدر من الصحابة الذين عرفوا بتمام الصبح للأمة، ومحنة الخير لها.

ثم لو جاز عليهم سوء القصد فيما قالوه في هذا الباب، لحاز عليهم سوء القصد فيما يقولونه في سائر أبواب العلم والدين، فتعذر الثقة بأقوالهم وأخبارهم في هذا الباب وغيره، وهذا من أظلم الأقوال، لأنه يستلزم الفسخ في الشريعة كلها.

وإذا ثبت أن الصحابة - رضي الله عنهم - لا بد أن يكونوا

فائتلين بالحق في هذا الباب، فإنهم إما أن يكونوا قائلين ذلك  
 يعقولهم، أو من طريق الوحي. والأول ممنوع؛ لأن العقل لا  
 يدرك تفاصيل ما يحب به تعالى من صفات الكمال، فتعيب  
 الثاني، وهو أن يكونوا تلقوا هذه العلوم من طريق رسالة  
 النبي ﷺ، فيلزم على هذا أن يكون النبي ﷺ، قد بين الحق في  
 أسماء الله وصفاته، وهذا هو المطلوب.



### الباب الثالث

#### في طريقة أهل السنة في أسماء الله وصفاته

أهل السنة والجماعة. هم الذين اجتمعوا على الأحد بسنة النبي ﷺ، والعمل به ظاهراً وباطناً في القول والعمل والاعتقاد. وطريقتهم في أسماء الله وصفاته كما يأتي:

أولاً - في الإثبات: فهي إثبات ما أتته الله نفسه في كتابه، أو على لسان رسول الله ﷺ، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكيف، ولا تمثيل.

ثانياً - في النفي: فطريقتهم نفي ما نقاه الله عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، مع اعتقادهم ثبوت كمال عبده ﷻ تعالى.

ثالثاً - فيما لم يرد فيه، ولا إثباته مما تنازع الناس فيه كالجسم، والحيز والجهة وبحر ذلك، فطريقتهم فيه التوقف في إعطيه ملاً يشبهه، ولا يسعونه لعدم ورود ذلك، وأما معناه فيستعملون فيه، فإن أريد به باطل فتره الله عنه ردوه، وإن أريد به عز لا يمنع على الله فنوره.

وهذه الطريقة هي الطريقة الواجبة، وهي القول الوسط بين أهل التعطيل، وأهل التمثيل.

وقد دل على وجوبها العقل، والسمع.

فأما العقل. فوجه دلالته أن تمصيل القول فيما يجب،

ويحذر، ويحتج على الله تعالى لا يدرك إلا بالسمع، موجب اتباع  
السمع في ذلك إثبات ما أثبت، وفي ما نداء، والسكرت عما  
يكت عنه.

ولما سمع. بمن أدله قوله تعالى. ﴿وَيَا أَيُّهَا  
النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ يَا وَمَنْ آتَاهُ الْيُسُوفُ ذُرِّيَّتًا مُنْقَرِفَةً مَا كُنُوا  
بِتَنَائُلِ ﴿٣٦﴾﴾ (الاحزاب)، وقوله: ﴿يَسْأَلُ كَيْفَهُ. غِنًى. وَهُوَ السَّمِيعُ  
الْعَلِيمُ﴾ (الشورى ١١). وقوله: ﴿وَلَا تَقَفْ مَا تَسْأَلُ بِهِ عَذَابُ﴾  
(الاحزاب: ٣٦).

فالأية الأولى: دلت على وجوب الإتيان من غير تحريف  
لا تعطل؟ لأحدهما من الإلحاد.

والآية الثانية: دلت على وجوب هي التمثيل.

والآية الثالثة: دلت على وجوب هي التكليف، وعلى وجوب التوقف فيما لم يرد إثباته أو نفيه.

وكل ما ثبت له من الصفات فإنها صفات كمال، يحمد عليها، ويثنى بها عليه، وليس فيها نقص بوجه من الوجوه. بجميع صفات الكمال ثابتة له تعالى على أكمل وجه.

وكل ما نداء الله عن نفسه فهو صفات نقص، ناسي كماله  
الواجب، جميع صفات النقص منسوبة على الله تعالى لوجوب  
كماله. وما نداء الله عن نفسه والمراد به النفاء تلك الصفة المنفية  
والثبات كمال ضدها، وذلك أن الشيء لا يدل على الكمال حتى  
يكون متصفاً بصفة ثبوتية بحمد عليها، فإن مجرد الشيء قد يكون  
بغير العجز فيكون نقصاً، كما في قول الشاعر:

لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَغْفِرُوا بِذُنُوبِهِمْ وَلَا يَظْلُمُونَ النَّاسَ عَنَّا الْحَرْبُ

وقد يكون سبه عدم القاطبة فلا يقتضي مدحاً، كما لو قلت الممدار لا يظلم

إذا ثبت هذا فنقول: مما يفي الله عن نفسه الظلم، فالمراد به انتفاء الظلم عن الله مع ثبوت كمال صده وهو العدل، ويصحب عن نفسه الذعوب وهو التعبد والإعياء، فالمراد يفي الذعوب مع ثبوت كمال صده وهو القوة، وهكذا يفي ما يقاد الله عن نفسه، والله أعلم.

التحريف:

التحريف لغة: التغيير.

وفي الاصطلاح: تغيير الصر لفظاً، أو معنى. والتعبير اللفظي قد يتغير مع المعنى، وقد لا يتغير، وهذه ثلاثة أقسام:

الأول - تحريف لفظي يتغير مع المعنى: كتحريف بعضهم قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَخْفِيفاً﴾ (النساء: ١٦٤) إلى لُصْب لفظ الحلالة، ليكون التكليم من موسى.

الثاني - وتحريف لفظي لا يتغير مع المعنى، كتفتح الدال من قوله تعالى ﴿الْحَكَمْتُ فَوْ رِبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١١) (الأنعام)، وهذا في العائب لا يقع إلا من جاهل إذ ليس به عرض مقصود لفاعله عالياً.

الثالث - وتحريف معنوي وهو صرف اللفظ عن ظاهره بلا دليل، كتحريف معنى اليقين المضاعفين إلى الله تعالى إلى القوة والنعمة، ونحو ذلك.

التعطيل:

التعطيل لغة: التبريع والإحلاء.

وهي الاصطلاح هنا: إنكار ما يجب له تعالى من الأسماء والصفات، أو إنكار بعضه فهو نوحان.

١ - تعطيل كلي: كتعطيل الجهمية الذين ينكرون الصفات، وغلاتهم ينكرون الأسماء أيضاً.

٢ - وتعطيل جزئي: كتعطيل الأشعرية الذين ينكرون بعض الصفات دون بعض. وأول من تحرف بالتعطيل من هذه الأمة هو الجعد بن درهم.

#### التكليف:

التكليف: حكاية كيفية الصفة: كقول القائل: كيفية يد الله، أو نزوله إلى السماء الدنيا كذا وكذا.

#### للتعطيل، والنشبية:

التمثيل: إثبات مثل للشيء.

والنشبية: إثبات مشابه له. فالتمثيل يفتضي المساواة، وهي المساواة من كل وجه، والنشبية يفتضي المشابهة، وهي المساواة في أكثر الصفات، وقد يطلق أحدهما على الآخر، والفرق بينهما وبين التكليف من وجهين:

أحدهما: أن التكليف أن يحكي كيفية الشيء سواء كانت مطلقة أم مفيدة بشييء، وأما التمثيل والنشبية فبدلاً من كيفية مفيدة بالمعاني والمشابهة.

ومن هنا الوجه يكون التكليف أعم: لأن كل مثل مكيف، ولا عكس.

ثانيهما: أن التكليف يختص بالصفات، أما التمثيل فيكون

في الفخر والصفعة والذات، ومن هذا الوجه يكون التمثيل أعم،  
لتعلقه بالذات والصفات والفخر.

ثم إن التشبيه الذي حصل به من حصل من الناس، على  
نوعين:

أحدهما - تشبيه المخلوق بالخالق.

والثاني - تشبيه الخالق بالمخلوق.

فأما تشبيه المخلوق بالخالق، فمعناه: إثبات شيء للمخلوق  
مما يخص به الخالق من الأفعال، والحقوق، والصفات.

الأول - كقول من أشرك في الربوبية من رجم أن مع الله  
حائفاً.

الثاني - كقول المشركين بأصنامهم، حيث رجموا أن لها  
حقاً في الألوهية، معبودها مع الله.

الثالث - كقول العامة في مدح النبي ﷺ، أو غيره مثل قول  
النبي بمدح عبد الله بن يحيى البصري.

فكان كما شئت يا من لا شيء له وكيف شئت فما خلق يدانيكما

وأما تشبيه الخالق بالمخلوق فمعناه أن يثبت لله تعالى في  
ذاته، أو صفاته من الخصائص مثل ما يثبت للمخلوق من ذلك،  
كقول القائل إن يدي الله مثل أيدي المخلوقين، واستواءه على  
عرشه كاستوائهم، ونحو ذلك.

وقد قيل إن أول من عرف بهذا النوع هشام بن الحكم  
الرازي، والله أعلم

الإلهاد:

الإلهاد في اللغة: الميل



وهي الاصطلاح. الميل عما يحب اعتقاده، أو عمله. وهو فساد.

أحدهما: في أسماء الله.

الثاني: في آياته.

وأما الإلحاد في أسمائه فهو العدول عن الحق الواجب فيها، وهو أربعة أنواع:

١ - أن ينكر شيئاً منها، أو مما دلت عليه من الصفات، كما فعل المعتزلة.

٢ - أن يجعلها دالة على تشبيه الله بحلفه، كما فعل المشبهة.

٣ - أن يسمي الله بما لم يسم به نفسه؛ لأن أسماء الله توقيفية كتسمية النصارى له (أباً). ونسبية العباسية إياه (علّة فاعلة). وبحر ذلك.

٤ - أنه يشتق من أسمائه أسماء للأصنام، كاشتقاق (اللات) من الإله. و(العزى) من العزير.

وأما الإلحاد في آياته: فيكون في الآيات الشرعية، وهي ما جاءت به الرسل من الأحكام، والأخبار، ويكون في الآيات الكونية، وهي ما خلقه الله، ويخلق في السماوات والأرض.

وأما الإلحاد في الآيات الشرعية: فهو تحريفها، أو تكذيب أخبارها، أو عصيان أحكامها.

وأما الإلحاد في الآيات الكونية: فهو بسنها إلى غير الله، أو اعتقاد شرك أو محن له فيها.

والإلحاد بنفسه حرام؛ لقوله تعالى مهتداً للملحدين.

﴿وَتَقُولُ آمِينَ يَا مَنْ جَنَّبَكَ عَنْ لُتْفِهِ أَنْ تُبَحِّثُوا مَا كَانُوا يَسْتَلُونَ﴾  
(الأمراء)

وقوله: ﴿يَا مَنْ جَنَّبَكَ عَنْ لُتْفِهِ أَنْ تُبَحِّثُوا مَا كَانُوا يَسْتَلُونَ﴾  
المرحوم لم يزل يكرر فيها يوم كبره أفلحوا ما ينشئهم إلى ما يستلونه  
حيث ﴿١٥﴾ (أصلها).

ومن الإلهاد ما يكون كسراً حسب ما تقتضيه بخصوص  
الكتاب والسنة



## الباب الرابع

في بيان صحة مذهب السلف وبطلان القول

بتفضيل مذهب الخلف

في العلم والحكمة على مذهب السلف

سبق القول في بيان طريقة السلف، وذكر الدليل على وجوب الأخذ بها، أما هنا فلاننا نريد أن نعرض على أن مذهب السلف هو المذهب الصحيح، وذلك من وجهين:

الأول - أن مذهب السلف دل عليه الكتاب والسنة، فإن من تبع طريقتهم بعلم وعدل، وجددها مطابقة لما في الكتاب والسنة جملة وتفصيلاً ولا يذ، فإن الله تعالى أنزل الكتاب ليدبر الناس آياته، ويعملوا بها إن كانت أحكاماً، ويصدقوا بها إن كانت أخباراً. ولا ريب أن أقرب الناس إلى فهمها وتصديقها والعمل بها هم السلف، لأنها جاءت بلغتهم وفي عصرهم، فلا حرم أن يكونوا أعلم الناس بها ظناً، وأقومهم عملاً.

الثاني - أن يقال: إن الحق في هذا الباب إما أن يكون فيما قاله السلف، أو فيما قاله الخلف. والثاني باطل، لأنه يلزم عليه أن يكون الله ورسوله، والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، قد تكلموا بالباطل تصريحاً، أو ظاهراً، ولم يتكلموا مرة واحدة بالحق الذي يحجب اعتقاده لا تصريحاً ولا ظاهراً. فيكون وجود الكتاب والسنة ضرراً محضاً في أصل الدين، وترك

الثامن لا كتاب ولا سنة حيراً لهم وأقوم وهذا ظاهر الطلاق  
هذا وقد قال بعض الأعياء: طريقة السلف أسلم، وطريقة  
الحلف أعلم وأحكم. ومنشأ هذا القول أمران:

الأول - اعتقاده قائله - بسبب ما عده من الشبهات الفاسدة -  
أن الله تعالى ليس له في نفس الأمر صفة حقيقية دلت عليها هذه  
الصوص.

الثاني - اعتقاده أن طريقة السلف هي الإيمان بمجرد ألفاظ  
صوص الصفات من غير إثبات معنى لها، فيبقى الأمر دائراً بين  
أن نؤمن بألفاظ حواء لا معنى لها - وهذه طريقة السلف على  
رغمه - وبين أن ثبت للصوص معاني تخالف ظاهرها الدال على  
إثبات الصفات لله، وهذه هي طريقة الحلف، ولا ريب أن إثبات  
معاني الصوص أبلغ في العلم والحكمة من إثبات ألفاظ حواء  
ليس لها معنى، ومن ثم فضل هذا المعنى طريقة الحلف في العلم  
والحكمة على طريقة السلف.

وقول هذا المعنى يتضمن حقاً وباطلاً، فأما الحق فقوله: «إن  
مذهب السلف أسلم» وأما الباطل فقوله: «إن مذهب الحلف أعلم  
وأحكم» ويان مطلوّن من وجوه:

الوجه الأول - أنه ينافى قوله: «إن طريقة السلف أسلم»  
إذ كون طريقة السلف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم، إذ لا  
سلامة إلا بالعلم والحكمة، العلم بأسباب السلامة، والحكمة في  
سلوك تلك الأسباب، وهذا يقتضي أن طريقة السلف أسلم،  
وأعلم، وأحكم، وهو لازم لهذا المعنى لزوماً لا محيد عنه.

الوجه الثاني - أن اعتقاده أن الله ليس له صفة حقيقية - دلت

عليها هذه الصفات - اعتقاد باطل - لأنه مسمي على شبهات  
قاسدة<sup>(١)</sup>، ولأن الله تعالى قد ثبت له صفات الكمال عقلاً، وحساً  
وقطرة، وشرعاً.

فأما دلالة العقل على ثبوت صفات الكمال لله فوجهه أن

يقال:

إن كل موجود في الخارج فلا بد أن يكون له صفة. إما  
صفة كمال، وإما صفة نقص، والثاني باطل بالنسبة إلى الرب  
الكامل المستحق للعبادة. وبذلك استدل الله - تعالى - على بطلان  
الوهية الأصنام بالتصايف صفات النقص والعجز بكونها لا تسمع،  
ولا تبصر، ولا تشفع، ولا تغفر، ولا تخلق، ولا تصرف فإذا بطل  
الثاني نعين الأول، وهو ثبوت صفات الكمال لله

ثم إنه قد ثبت بالحس والمشاهدة أن للمخلوق صفات  
كمال، والله سبحانه هو الذي أعطاه إياها فمعطي الكمال أولى  
به.

وأما دلالة القطرة على ثبوت صفات الكمال لله - دلالة  
الموس السليمة محبوبلة ومعظورة على محبة الله، وتعظيمه،  
وعبادته، وهل تحب وتعظم وتعبد إلا من عرفت أنه منصف  
صفات الكمال الثلاثة بربوبته والوهية؟!

ولما دلالة الشرع على ثبوت صفات الكمال لله - فأكثر من  
أن نحصر مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ أَفْقَهُ الْبَرِّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ  
الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ۝﴾ هُوَ أَفْقَهُ الْبَرِّ لَا إِلَهَ إِلَّا  
هُوَ الْبَهِيُّ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْقَرِيبُ الْعَلِيُّ الْقَسْبُورُ

(١) راجع الفصل الثاني من الباب العشرين (ص ٧٢).





بالصلال والخيرة اعلم واحكم من طريقة السلف، الذين هم  
اعلام الهدى ومصايح الذبي، الذين وهبهم الله من العلم  
والحكمة ما مرزوا به على سائر اتباع الانبياء، والذين افترقوا من  
طائفت الایمان والعلوم ما لو جمع اليه ما حصل لغيرهم لاسنحيا  
من يطلب المقارنة، فكيف بالحكم بتفصيل غيرهم عليهم؟!  
وهنا ينبغي ان طريقة السلف اعلم، واعلم، واحكم.





## الباب الخامس

### في حكاية بعض المتأخرين لمذهب السلف

قال بعض المتأخرين: المذهب السلف في الصفات إيراد  
الخصوص على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد. <sup>أو</sup>  
وهذا القول على إطلاقه فيه نظر، فإن لفظ (ظاهر) محتمل  
يحتاج إلى تفصيل:

فإن أريد بالظاهر ما يظهر من النصوص من الصفات التي  
تليق بالله من غير تشبيه، فهذا مراد لفظاً، ومن قال: إنه غير مراد  
فهو ضال إن اعتقده في نفسه، وكاذب أو مخطئ إن سبه إلى  
السلف.

وإن أريد بالظاهر ما قد يظهر لبعض الناس من أن ظاهرها  
تشبه الله بحلقه، فهذا غير مراد لفظاً، وليس هو ظاهر النصوص،  
لأن مشابهة الله لحلقه أمر مستحيل، ولا يمكن أن يكون ظاهر  
الكتاب والسنة أمراً مستحيلاً، ومن على أن هذا هو ظاهرها فإنه  
يبين له أن ظنه خطأ وأن ظاهرها بل صريحها إثبات صفات تليق  
بالله وتخص به.

وهذا التفصيل نكون قد أعطينا النصوص حفاها لفظاً  
ومعنى، والله أعلم.

## الباب السادس

### في ليس الحق بالباطل من بعض المتأخرين

قال بعض المتأخرين: «إنه لا فرق بين مدعى السلف ومدعى المؤولين في نصوص الصفات» فإن الكل اتفقوا على أن الآيات والأحاديث لا تدل على صفات الله. لكن المتأولون رأوا المصلحة في تأويلها لتيسر الحاجة إليه وعينوا المراد، وأما السلف فأسكوا عن التعيين لحوار أن يكون المراد غيره». اهـ.

وهذا كذب صريح على السلف فما منهم أحد نفى دلالة النصوص على صفات الله التي تليق به، بل كلامهم يدل على تقرير حسن الصفات في الحملية، والإنكار على من ناهى، أو شبه الله بخلقه، كقول نعيم بن حماد الخراساني<sup>(١)</sup> شيخ الحارثي: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبهاً». اهـ. وكلامهم في هذا كثير.

ومما يدل على إثبات السلف للصفات، وأنهم ليسوا على اتفاق مع أولئك المتأولين أن أولئك المتأولة كانوا حصوماً للسلف، وكانوا يرموهم بالتشبيه والتجسيم، لإثباتهم الصفات، ولو كان السلف يوافقهم في عدم دلالة النصوص على صفات الله لم يجهلوه حصوماً لهم، ويرموهم بالتشبيه والتجسيم. وهذا ظاهر، والله الحمد.

(١) رَوَاهُ النُّعْمَانِيُّ فِي «السُّوَرَةِ» (١٠٣/٦١٠)، وَقَالَ فِي (٢٩٩/١٣). بِاصْبَحْ إِسْلَامًا.

## أبيات السباع

### في أقوال السلف المأثورة في الصفات

اشتهر عن السلف كلمات عامة وأخرى خاصة في أبيات الصفات وأحاديثها. فمن الكلمات العامة، قولهم: «أمرؤها كما جاءت بلا كيف»<sup>(١)</sup>. روي هذا عن مكحول، والزهري، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي.

وفي هذه العبارة رد على المعطلة والمشبهة؛ ففي قولهم: «أمرؤها كما جاءت» رد على المعطلة. وفي قولهم: «بلا كيف» رد على المشبهة.

وبها - أيضاً - دليل على أن السلف كانوا يثبتون لنصوص الصفات المعاني الصحيحة التي تليق بالله، تدل على ذلك من وجهين:

الأول - قولهم: «أمرؤها كما جاءت». فإن معناها إبقاء دلالتها على ما جاءت به من المعاني، ولا ريب أنها جاءت لإثبات المعاني اللاتفة بالله تعالى ولو كانوا لا يعتقدون لها معنى لقالوا: «أمرؤا لفظها، ولا تعرضوا لمعناها». ونحو ذلك.

الثاني - قولهم: «بلا كيف» فإنه ظاهر في إثبات حقيقة

(١) انظر «اعتقاد أهل السنة للإمامي (٣/٥٣٧/٩٣٠)» وفتح الباري

(٢/٧-٤) وغيرها من المصادر

لمعنى، لأنهم لو كانوا لا يعتقدون ثبوته ما احتاجوا إلى معنى كعبته، فإن غير الثابت لا وجود له في نفسه، معنى كعبته من لغو لقول.

فإن قيل ما الجواب عما قاله الإمام أحمد في حديث لزول وشبهه يؤمن بها ويصدق، لا كعب، ولا معنى؟

فإن الجواب على ذلك، أن المعنى الذي تفاه الإمام أحمد في كلامه هو المعنى الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم، وخزعوها به صوحى الكتاب والسنة عن طاعها إلى معاني تحالفا.

ويذكر على ما ذكرنا أنه معنى المعنى، ومعنى الكعبة، ليتضمن كلامه الرد على كلتا الطائفتين المبتدعتين: طائفة المعطلة وطائفة المشبهة.

ويذكر عليه - أيضاً - ما قاله المؤلف في قول محمد بن الحسن: «اتفق الغفهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإجماع بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الشفقات عن رسول الله ﷺ، في صفة الرث عز وجل من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه». اهـ.

قال المؤلف أراد به تفسير الجهمية المعطلة، الذين ابتدعوا تفسير الصفات، بخلاف ما كان عليه الصحابة، والتابعون من الإنس<sup>(١)</sup> اهـ.

فهذا دليل على أن تفسير آيات الصفات وأحاديثها على

موضع

(١) مجموع الفتاوى (٥٠/٥)، وأخر فتح الباري (١٣/٥٧).

- تفسير مفعول وهو ما كان عليه الصحابة والتابعون من إثبات المعنى اللاتق بالله عز وجل المواقف لطاهر الكتاب والسنة.
- وتفسير غير مفعول وهو ما كان بخلاف ذلك.
- وهكذا المعنى من مفعول، ومنه مردود على ما تقدم.

فإن قيل: هل لصفات الله كيفية؟

فالجواب: نعم لها كيفية، لكنها مجهولة لنا؛ لأن الشيء إنما نعلم كيفيته بمشاهدته، أو مشاهدة بطوره، أو بحر الصادق عنه، وكل هذه الطرق غير موجودة في صفات الله، وهذا أعرف أن قول السلف: «أبلا كيفية» معناه «بلا تكليف» لم يريدوا معي الكيفية مطلقاً، لأن هذا تعطيل محض. والله أعلم.





أبين من في السماء<sup>(١)</sup>

ونارة بصعود الأنبياء، وروحها، وولعها إليه، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ بِصُفْحِ الْكِتَابِ كَانَ﴾ [طهر ١٠]، وقوله تعالى: ﴿فَنَزَحَ السَّيْحَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج ١٤]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ رَحْمَةُ اللَّهِ إِلَيْهِ﴾ [النساء ١٥٨]، وقوله: ﴿وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ﴾، وقوله: ﴿لَمْ يَحْجِجْ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ إِلَى رَبِّهِمْ﴾، وقوله: ﴿يَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ﴾ [رواه أحمد].

ونارة ينزل الأنبياء منه، ونحو ذلك، مثل قوله تعالى: ﴿يَرْسِلُ مِنْ رَبِّهِ الْقُلُوبَ﴾ [الواقعة]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سِرَّتِي رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الحج ١٠٢]، وقوله: ﴿يَنْزِلُ رَبَّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَكُونُ ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَخْرَى﴾<sup>(٢)</sup>.

إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث التي نواترت عن النبي ﷺ، في علو الله تعالى على خلقه، نواتراً بوجوب علماً ضرورياً بأن النبي ﷺ قالها عن ربه، وتلقاها أمته عنه.

ولما الإجماع: فقد أجمع الصحابة، والتابعون لهم بإحسان، وأئمة أهل السنة على أن الله تعالى فوق مساواته على عرشه،

\* وصححه الذهبي، وابن القيم، وحرمه الألباني، وسننه مؤلفه.

(١) رواه البخاري (١٢٥١) كتاب المعاري، ١٦ - باب بعث علي بن أبي طالب.

ومسلم (١٠٦٤) كتاب الركا، ١٧ - باب ذكر المعارج ومساواتهم.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم - وسبأني تحريره في الباب الثالث عشر (ص ١٩).

وكلامهم معلوم بذلك سبباً وطامعاً. قال الأوزاعي: «كنا  
والشاميون متوافرين. يقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، وبزمن  
بما جاءت به السنة من الصفات»<sup>(١)</sup> قال الأوزاعي هذا بعد  
ظهور مذهب جهم السامي لصفات الله وعلوه، ليصرف الناس أن  
مذهب السلف كان يخالف مذهب جهم.

ولم يقل أحد من السلف قط: إن الله ليس في السماء، ولا  
إبه بلدانه في كل مكان، ولا إن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء،  
ولا إنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل، ولا متفصل،  
ولا إنه لا تحور الإشارة الحسية إليه، بل قد أشار إليه أعلم  
الخلق به في حجة الوداع يوم عرفه في ذلك المجمع العظيم،  
حينما رفع إصبعه إلى السماء، يقول: «اللهم اشهد»، يشهد به  
على إقرار أمته بإبلاغه الرسالة، صلوات الله وسلامه عليه.

وأما العقل: فإن كل عقل صريح يدل على وجوب علو الله  
بدان فوق خلقه، من وجهين:

الأول - أن العلو صفة كمال، والله تعالى قد وجب له  
الكمال المطلق من جميع الوجوه، فلم ثبوت العلو له تبارك  
وتعالى.

الثاني - أن العلو ضد السفلى، والسفل صفة نقص، والله  
تعالى شزه عن جميع صفات النقص، فلم تنزيهه عن السفلى،  
وثبوت صفة له، وهو العلو.

وأما الفطرة: فإن الله تعالى فطر الخلق كلهم العرب،  
والعجم حتى اليهائم على الإيمان به وبعلمه، فما من عبد يتوجه

(١) انظر أسرار أعلام السلافة (١/١٦١)، وفتح الباري (١/١٣٠/١١٠٦).



إلى ربه يدعاه أو عبادة إلا وجد من نفسه ضرورة بطلب العلو، وارتفاع قلبه إلى السماء لا يلتفت إلى غيره بعبادته، ولا شمالاً، ولا يصرف عن مفتاح هذه المطرة إلا من اجتاثه الشياطين والأهواء.

وكان أبو المعالي الحارثي يقول في مجلسه<sup>(١)</sup>: «كان الله ولا شيء، وهو الآن على ما كان عليه» (يعرض بالتكثار استواء الله على عرشه). فقال أبو جعفر الهمداني: «دعنا من ذكر العرش - أي: لأنه ثبت بالسمع - وأحبرنا من هذه الضرورة التي تحدثها في قلوبنا، ما قال عارف قط: يا الله! إلا وجد من قلبه ضرورة بطلب العلو، لا يلتفت بعبادته، ولا يسره، فكيف يدفع هذه الضرورة من قلوبنا؟».

فصرخ أبو المعالي ولطم رأسه، وقال: «حيرني الهمداني، حيرني الهمداني».

هذه الأدلة الخمسة كلها تطابقت على إثبات علو الله بذاته فوق خلقه.

فأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَنَا وَ السَّمَوَاتُ وَ الْأَرْضُ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ (الأحزاب: ٣)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي وَ السَّمَاءُ إِلَهُ وَ الْأَرْضُ إِلَهُ﴾ (الزمر: ٦٨)، فليس معانيهما أن الله في الأرض كما أنه في السماء، ومن توهم هذا، أو نقله عن أحد من السلف فهو محض في وهمه، وكاذب في نقله.

وإنما معنى الآية الأولى أن الله مألوه في السماوات وفي الأرض، كل من عباده فإنه يتأله إليه ويعبده، وقبل معانيهما أن الله

(١) انظر «السيرة» (١٨٤/١٧٥).

في السماوات ثم انشأ فقال ﴿وَالْأَرْضَ يَنْشُرْكُمْ وَجَهْرُكُمْ﴾  
 (الأحزاب ١٢) أي. إن الله يعلم سرركم وجهركم في الأرض، فليس  
 علوه فوق السماوات يمنع من علمه سرركم وجهركم في الأرض.  
 ولما الآية الثانية فصنعها: أن الله إنه في السماء وإله في  
 الأرض، فالتوحيته ثابتة بهما، وإن كان هو في السماء، ويظهر  
 ذلك قول القائل: فلان أمير في مكة، وأمير في المدينة أي: أن  
 إمارته ثابتة في البلدين، وإن كان هو في أحدهما.  
 وهذا تعبير صحيح، لغة وعرفاً، والله أعلم.



## الآداب القاموس في العبادة

نريد بهذه الترجمة أن تُبين: هل العبادة ثابتة لله تعالى، أو  
منسوبة عنه؟

والتحقيق في هذا: أنه لا يصح إطلاق العبادة على الله  
- تعالى - لا بقاء، ولا إثباتاً، بل لا بد من التفصيل:

وإن أردت بها جهة سُقِلَ، فإنها منسوبة عن الله، ومنسوبة  
عليه: لأن الله - تعالى - قد وجب له العلو المطلق بذاته وصفاته.

وإن أردت بها جهة علو تُحيط به، فهي منسوبة عن الله،  
ومنسوبة عليه - أيضاً - فإن الله أعظم وأجل من أن يُحيط به شيء  
من مخلوقاته، كيف وقد وسع كرمه السموات والأرض؟

﴿وَالْأَرْضُ خَبِيبًا قَسَصْنَا بَرَاءَ الْفَيْسَمَةِ وَتَشْكُرُ مَقْشُورَةً  
يَتَّبِعُونَ شَيْئًا وَكُنَّا عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (الزمر ١٧).

وإن أردت بها جهة علو تليق بعظمته وجلاله من غير إحاطة  
به، فهي حق ثابتة لله - تعالى - واحدة له. قال الشيخ أبو محمد  
عبد القادر الجيلاني في كتابه «العبادة»<sup>(١)</sup>: «وهو سبحانه بحجة  
العلو، مستقر على العرش، محتو على الملكة». اهـ.

(١) انظر «العبادة لطالب الحق في معرفة الآداب الشرعية» (ص ٩٤).

باب في معرفة الصالح عز وجل

ومعنى قوله: «محيى على الملك»؛ أنه محيط بالملك تبارك وتعالى.

فإن قيل: إذا غلبت أن يكون شيء من مخلوقات الله محيطاً به، فما الحجاب عما أئتمه الله لنفسه في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ، وأجمع عليه المسلمون من أن الله سبحانه في السماء؟  
فالجواب: إن كون الله في السماء لا يقتضي أن السماء تُحيط به، ومن قال ذلك فهو ضال، إن قاله من عنده، وكاذب أو محض، إن نسبته إلى غيره؛ فإن كل من عرف عظمة الله تعالى وإحاطته بكل شيء، وأن الأرض حبيماً قبضته يوم القيامة، وأنه يطوي السماء كطوي السجل للكتيب، فإنه لن يخطر بباله أن شيئاً من مخلوقاته يمكن أن يُحيط به سبحانه وتعالى.

وعلى هذا فيخرج كونه في السماء على أحد معنيين:

الأول - أن يراد بالسماء العلو، فيكون المعنى: أن الله في العلو أي: في جهة العلو، والسماء بمعنى العلو ثابت في السفرائن. قال الله تعالى: ﴿وَبَرَزُوا عَلَىٰ رُءُوسِ سُورٍ مِّنَ الْأَنْفَالِ ۚ﴾ [الأفقال: ١١] أي: من العلو لا من السماء نفسها؛ لأن المطر يزل من السحاب.

الثاني - أن تجعل «في» بمعنى «على» فيكون المعنى: أن الله على السماء، وقد جاءت «في» بمعنى: «على» في مواضع كثيرة من القرآن وغيره. قال الله تعالى: ﴿فَنَسَحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ١٢] أي: على الأرض.



## الباب الخامس

### في استواء الله على عرشه

الاستواء في اللغة: يُطلق على معاني تدور على الكمال والانتهاء.

وقد ورد في القرآن على ثلاثة وجوه:

١ - مطلقاً كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَلِغْ لُغْتُمْ وَأَنْتُمْ﴾ [النصر: ١٤] أي كمل.

٢ - ومقيد به إلى كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ إِلَى الْكَتَابِ﴾ [الفرج: ٢٩] أي: قصد بإرادة فاعلة.

٣ - ومقيد به على كقوله تعالى: ﴿لَنْتَرَكُوكَ عَنْ مَتَرٍ﴾ [الحرف: ١٣]. ومعناه حيثما العلو والاستقرار.

فاستواء الله على عرشه معناه: علوه واستقراره عليه، علواً واستقراراً يلقى به جلاله وعظمته، وهو من صفاته الفعلية التي دل عليها الكتاب، والسنة، والإجماع، فمن أدلة الكتاب: قوله تعالى: ﴿أَنْزَعْنُ عَنْ الْقُرْآنِ أَنْتُمْ﴾ [طه: ١٥].

ومن أدلة السنة: ما رواه الخلال في كتاب «السنة» بإسناد صحيح على شرط البخاري عن فتادة بن النعمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الما فوق الله من خلقه استوى على عرشه»<sup>(١)</sup>.

(١) ذكره ابن القيم في اجتماع الحشوش الإسلامية (ص ٣٤). المؤلف.

وقال الشيخ عبد القادر الجيلاني<sup>(١١)</sup>: «إنه مذكور في كل كتاب أنزله الله على كل شيء». اهـ.

وقد أجمع أهل السنة على أن الله تعالى فوق عرشه، ولم يقل أحد منهم إنه ليس على العرش، ولا يمكن لأحد أن يتغلّبهم ذلك لا نفساً ولا ظاهراً.

وقال رجل للإمام مالك - رحمه الله -: يا أبا عبد الله! ﴿أَنزَحْنُ عَلَى الْقَرْشِ نَسْتَوِي﴾ (١٠٠) [هـ]. كيف استوى؟! فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرخضاء (العرق). ثم قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً» ثم أمر به أن يخرج<sup>(١٢)</sup>.

وقد روي نحو هذا عن زبيدة بن أبي عبد الرحمن شيخ مالك<sup>(١٣)</sup>.

فقوله: «الاستواء غير مجهول» أي: غير مجهول المعنى في اللغة، فإن معناه: العلو والاستقرار.

وقوله: «والكيف غير معقول» معناه: أننا لا نفكر كيفية استواء الله على عرشه يعقولنا، وإنما طريق ذلك السمع، ولم يرد

(١) انظر «المعاني» (ص ٩٩)، باب في معرفة الصانع عز وجل.

(٢) انظر: «التبصرة» (٨/ ١٠٠ - ١٠١) و«الأسماء والصفات» للبيهقي (ص ٥١٥)، باب ما جاء في قول الله عز وجل ﴿أَنزَحْنُ عَلَى الْقَرْشِ نَسْتَوِي﴾ (١٠٠)، وحود إسماعيل العاطي في «الفتح» (١٣/ ١٠٧).

(٣) انظر «الأسماء والصفات» (٥١٦).

السمع بذكر الكيفية، فإذا انتهى عنها الدليلان العقلي، والسمعي كانت مجهولة بحسب الكف عنها.

وقوله: «الإيمان به واجب». معناه: أن الإيمان باستواء الله على عرشه على الوجه الثلاث واجب، لأن الله أخبر به عن نفسه، فوجب تصديقه، والإيمان به.

وقوله: «والسؤال عنه بدعة». معناه: أن السؤال عن كيفية الاستواء بدعة؛ لأنه لم يكن معروفاً في عهد النبي ﷺ وأصحابه.

وهذا الذي ذكره الإمام مالك - رحمه الله - في الاستواء ميزان عام لجميع الصفات التي أثبتها الله لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، فإن معانيها معلوم لنا، وأما كيفيةها فمجهولة لنا، لأن الله أخبرنا عنها، ولم يخبر عن كيفيةها<sup>(١)</sup>، ولأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فإذا كنا نثبت ذات الله - تعالى - من غير تكيف لها، فكذلك يكون إثبات صفاته من غير تكيف.

قال بعض أهل العلم: إذا قال لك الجهمي: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا، فكيف ينزل؟ قل له: إن الله أخبرنا أنه ينزل ولم يخبرنا كيف ينزل!!

وقال آخر: إذا قال لك الجهمي في صفة من صفات الله: كيف هي؟ قل له: كيف هو بدائه؟ فإنه لا يمكن أن يكيف ذاته بطل له: إذا كان لا يمكن تكيف ذاته، فكذلك لا يمكن تكيف صفاته؛ لأن الصفات تابعة للموصوف!!

(١) راجع (ص ٣٠) في بيان الطرق التي تعلم بها الكيفية.

فإن قال قائل: إذا كان استواء الله على عرشه بمعنى: الملو عليه، لزم من ذلك أن يكون أكبر من العرش، أو أصغر، أو مساوياً، وهذا يقتضي أن يكون جسماً، والجسم منته على الله.  
فجوابه أن يقال: لا ريب أن الله أكبر من العرش، وأكبر من كل شيء، ولا يلزم على هذا القول شيء من اللوازم الباطلة، التي يتردها الله عنها.

وأما قوله: «إن الجسم منته على الله»، فجوابه. أن الكلام في الجسم وإطلاقه على الله بغيراً أو إثباتاً من البدع التي لم ترد في الكتاب، والسنة، وأقوال السلف، وهو من الألفاظ المجعولة التي تحتاج إلى تفصيل:

فإن أريد بالجسم الشيء المحدث المركب، المفترق كل جزء منه إلى الآخر، فهذا منته على الرب المحي القيوم.

وإن أريد بالجسم ما يقوم بنفسه، ويتصف بما يليق به، فهذا غير منته على الله تعالى؛ فإن الله قائم بنفسه، متصف بالصفات الكاملة التي تليق به سبحانه وتعالى.

لكن لما كان لفظ الجسم يحتمل ما هو حق، وباطل بالنسبة إلى الله صار إطلاق لفظه بغيراً، أو إثباتاً منتهاً على الله.

وهذه اللوازم التي يذكرها أهل البدع ليوصلوا بها إلى شيء ما أثبت الله لنفسه من صفات الكمال، على توهم:

الأول - لوازم صحيحة لا تنافي ما وجب له من الكمال، فهذه حق يجب القول بها، ويبان أنها غير منتهية على الله.

الثاني - لوازم فاسدة تنافي ما وجب له من الكمال، فهذه باطلة يجب معيها، وإن يبين أنها غير لازمة لموضوع الكتاب،



والسنة: لأن الكتاب والسنة حق ومعانيهما حق، والحق لا يمكن أن يلزم به باطل أبداً.

فلن قال قائل: إذا صرتم استواء الله على عرشه يعلوه عليه، لوعم ذلك أن يكون الله محتاجاً إلى العرش ليقله.

فالجواب: أن كل من عرف عظمة الله تعالى، وكمال قدرته، وقوته، وغناه، فإنه لن يحضر بهالة أن يكون الله محتاجاً إلى العرش ليقله، كيف والعرش ومهيمة من المخلوقات معتقر إلى الله، ومضطرب إليه لا قوام له إلا به، ﴿لَوْ مِنْ بَيْنَهُمْ أَلْشَّجَمُ أَفَرَّتْهُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [الروم: ٢٥].

فلن قيل: هل يصح تفسير استواء الله على عرشه باستيلائه عليه، كما فسر به المعطلة قراءاً من هذه اللوازم؟

فالجواب: أنه لا يصح وذلك لوجوه، منها:

١ - أن هذه اللوازم إن كانت حقاً فإنها لا تنفع من تفسير الاستواء بمعناه الحقيقي، وإن كانت باطلاً فإنه لا يمكن أن تكون من لوازمصوص الكتاب والسنة، ومن على أنها لازمة لها فهو ضال.

٢ - أن تفسيره بالاستيلاء يلزم عليه لوازم باطلة - لا يمكن دفعها - كتحالفة إجماع السلف، وجواز أن يقال: إن الله مستو على الأرض، ونحوها مما ينزه الله عنه، وكون الله - تعالى - غير مستول على العرش حين خلق السماوات والأرض.

٣ - أن تفسيره بالاستيلاء غير معروف في اللغة، فهو كذب عليها، والقرآن نزل بلسان العرب، فلا يمكن أن يفسره بما لا يفهمونه في لغتهم.

١ - أن الذين همزوا بالاحتياط كانوا يقرضون بأن هذا معنى مجازي، والمعنى المحازي لا يقبل إلا بعد تمام أربعة أمور:

الأول - الدليل الصحيح المقتضي لعرف الكلام عن حقيقته إلى مجازه.

الثاني - احتمال اللفظ للمعنى المحازي الذي ادعاه من حيث اللغة.

الثالث - احتمال اللفظ للمعنى المجازي الذي ادعاه من ذلك السياق المعنى، فإنه لا يلزم من احتمال اللفظ لمعنى من المعاني من حيث الجملة أن يكون محتملاً له في كل سياق؛ لأن فرائض الألفاظ والأحوال قد تمنع بعض المعاني التي يحتملها اللفظ في الجملة.

الرابع - أن يبين الدليل على أن المراد من المعاني المحازية هو ما ادعاه؛ لأنه يجوز أن يكون المراد غيره فلا بد من دليل على التعيين. والله أعلم.



## فصل

والعرش في اللغة: سرير الملك، قال الله - تعالى - عن يوسف: ﴿وَرَفَعَ نُوحٍ عَنَّا الْعَرْشَ﴾ (يوسف: ١٠٠). وقال عن ملكة سبأ: ﴿وَلَمَّا تَرَىٰ عِثْرَهُ﴾ (النمل: ٢٢).

وأما عرش الرحمن الذي استوى عليه فهو عرش عظيم محيط بالمخلوقات، وهو أعلاها، وأكبرها، كما هي حديث أبي ذر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ، قال: «ما السموات السبع، والأرضون السبع عند الكرسي إلا كحلقة ملقاة في أرض فلاة، وإن فضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على نكك الحلقة»<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «الرسالة العرشية»: «والحديث له طرق. وقد رواه أبو حاتم، وابن حبان في صحيحه، وأحمد في «المستدرك» وغيرهم». اهـ.

والكرسي في اللغة: السرير وما يقعد عليه.

وأما الكرسي الذي أخاهه الله إلى نفسه فهو: موضع قدميه تعالى. قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «الكرسي موضع

(١) رواه ابن حبان (٩٤ - الموارد) كتاب العلم، ١٣ - باب السؤال للعائلة. وأبو يعقوب في «الحلية» (١٦٧/١) و«الحطية» (٦٦٩/٢) و«العتبة» (٦٦٩).

وإن مرفوعة كما في «تفسير ابن كثير» (٣١٠/١) - (٣١١).

قال المحافظ في «الفتح» (٤٤١/١٣): «صحيحه ابن حبان، وله شاهد من معاصريه، أخرجه سعيد بن منصور في «التفسير» بسند صحيح عنه.

القدمين، والعرش لا يقدّر قدره إلا الله عز وجل<sup>(١)</sup>. رواء  
الحاكم في «المستدرک». وقال: إنه على شرط الشيعين، وقد  
روي مرموفاً، والصواب أنه موقوف.

وهذا المعنى الذي ذكره ابن عباس - رضي الله عنهما - في  
الكرسي هو المشهور بين أهل السنة، وهو المحفوظ عنه، وما  
روي عنه أنه العلم بغير محفوظ، وكذلك ما روي عن الحسن:  
أنه العرش ضعيف لا يصح عنه؛ قاله ابن كثير<sup>(٢)</sup> رحمه الله  
تعالى.



(١) رواء الحاكم (٢/٢٨٢) وعبد الله بن أحمد في «السنن» (١١/٢٣٠٦).

(٢) ١٥٨٦ وصححه الأئمة في «مختصر العلوة» (١٢٥).

(٣) «الشرح» له (١/٣٦٦)، وقارن مع «فتح الباري» (٨/١٩٩).

## الكتاب الحادي عشر

## في المعية

أثبت الله لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، أنه مع خلقه.

ومن أدلة الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَقُلْ مَعََكُمْ إِنِّي مَا كُنْتُ﴾ (الحديد: ١٦)، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ أَفُوتَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: ١٩)، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَتَمُّ وَفَى﴾ (طه: ٤٦).

ومن أدلة السنة: قوله ﷺ: «أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت»<sup>(١)</sup>. وقوله ﷺ: «صاحبه أبي بكر وعمر في الغار: ﴿لَا تَحْزَنُوا إِنِّي مَعَكُمْ﴾» (البقرة: ٤٠).

ولقد أجمع على ذلك سلف الأمة، وأئمتها.

والمعية في اللغة: مطلق المرافقة والمصاحبة. لكن مقتضاها ولازمها يختلف باختلاف الإضافة وقرائن السياق والأحوال:

فأما لتقتضي: اختلاطاً كما يقال: جعلت الماء مع اللبن.

وأما لتقتضي: تهديداً وإذاراً كما يقول المؤدب للرجاس.

أدع فأتا معك.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط كما في مجمع الزوائد (٦/٦٠)، والبيهقي في الأساء والمصنفات (٩٠٧)، وأبو نعيم في الحلية (١٢٤/٦).

وتارة تقتضي نصراً وتأييداً، كمن يقول لمن يستعيت به:  
أنا معك، أنا معك. إلى غير ذلك من اللوازم والمقتضيات  
المختلفة باختلاف الإضافات والقرائن والأحوال.

ومثل هذا اللفظ الذي يعنى في أصل معناه ويختلف مقتضاه  
وحكمه باختلاف الإضافات والقرائن يسميه بعض الناس  
مشككاً، لشكك المستمع هل هو من قبيل المشترك الذي اتحد  
لفظه، واحتلف معناه، نظراً لاختلاف مقتضاه وحكمه؟ أو هو من  
قبيل المتواطئ الذي اتحد لفظه ومعناه، نظراً لأصل المعنى؟

والتحقيق أنه نوع من المتواطئ؛ لأن واضح اللفظ وضع هذا  
اللفظ مازاء القدر المشترك، واختلاف حكمه ومقتضاه إنما هو  
بحسب الإضافات والقرائن لا بأصل اللفظ، لكن لما كانت نوعاً  
خاصاً من المتواطئة فلا بأس بتخصيصها بلفظ.

إذا تبين ذلك فقد اتضح أن لفظ المعية المضاف إلى الله  
مستعمل في حقيقته لا في مجازة، غير أن معية الله لخلقه معية  
تليق به، وليست كمعية المخلوق للمخلوق بل هي أعلى، وأكمل،  
ولا يلحقها من اللوازم والخصائص ما يلحق معية المخلوق  
للمخلوق.

هذا وقد مر بعض السلف معية الله لخلقه: يعلمه بهم،  
وهذا تفسير للمعية بمعنى لوازمها، وعرضهم به - الرزق على حلولة  
الجهمية، الذين قالوا: إن الله بذاته في كل مكان، واستدلوا  
بضرورة المعية، فمن هؤلاء السلف أنه لا يراد من المعية كون الله  
معها بذاته؛ فإن هذا محال عقلاً، وشرعاً؛ لأنه يناقض ما وجب  
من علوه، ويقتضي أن تحيط به مخلوقاته وهو محال.

تقسم معية الله لثلاثة:

تقسم معية الله لثلاثة إلى قسمين: عامة، وخاصة.

فالعامة هي: التي تقتضي الإحاطة بجميع الخلق من مؤمن، وكافر وبر وفاجر، في العلم، والقدرة، والتفكير والسلطان وغير ذلك من معاني الربوبية.

وهذه المعية توجب لمن آمن بها كمال المراقبة لله عز وجل، ولذلك قال النبي ﷺ: «أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت»<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة هذا القسم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَمُكِّرْ لَّنْ مَا كُنْتُمْ﴾ (الحديد: ١٠) ﴿لَا يَصْطَرِّفُ مِنْ تُخَوِّى تَلْذِى لَا هُوَ رَافِقُهُ وَلَا حَمْدُهُ إِلَّا هُوَ سَابِقَتُهُمْ وَلَا أَدُلْ مِنْ ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ لَنْ مَا كُنْتُمْ﴾ (المجادلة: ٧).

وأما الخاصة فهي: التي تقتضي النصر والتأييد لمن أصيبت له. وهي مختصة بمن يستحق ذلك من الرسل وأنبيائهم.

وهذه المعية توجب لمن آمن بها كمال الثبات والقوة.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَكُونَ الْفِتْنَةُ﴾ (٥) ﴿الْأَسْمَالِ ١٩﴾ ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ يُحِبُّونَ﴾ (النحل: ١٠١) ﴿إِنِّي مَخْشَىٰ أَنُحْضَ وَأَرْبَىٰ﴾ (طه: ١٦). وقوله عن يده ﷺ: ﴿لَا تُخْشَوْنَ إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى﴾ (التوبة: ١٠).

فإن قيل: هل المعية من صفات الله الذاتية أو من صفاته

المعلية؟

(١) سبق لشرحها من ١٧.

فالجواب: أن المعية العامة من الصفات الذاتية؛ لأن مقتضياتها ثابتة لله تعالى أزلاً وأبدًا، وأما المعية الخاصة فهي من الصفات المعلية؛ لأن مقتضياتها تابعة لأسبابها، توجد بوجودها، وتنتفي بانتفائها





## الباب الثاني عشر

### في الجمع بين نصوص علو الله بذاته ومعينه

قبل أن نذكر الجمع بينهما نبحث أن نقدم قاعدة نافعة أشار إليها المؤلف شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في كتابه «العقل والقل» (١/ ١٣، ١٤) وخلاصتها.

أنه إذا قيل بالتعارض بين دليلين، فإما أن يكونا قطعيين، أو ظنيين، أو أحدهما قطعيًا، والآخر ظنيًا. فهذه ثلاثة أنواع:

الأول - القطعيان: وهما ما يقطع العقل بثبوت مدلولهما، فالتعارض بينهما محال؛ لأن القول بحوار تعارضهما يستلزم إما وجوب ارتفاع أحدهما وهو محال؛ لأن القطعي واجب الثبوت، وإما ثبوت كل منهما مع التعارض وهو محال أيضًا؛ لأنه جمع بين التقيضين.

إذن ظن التعارض بينهما فإما: أن لا يكونا قطعيين، وإما أن لا يكون بينهما تعارض، بحيث يحمل أحدهما على وجه، والثاني على وجه آخر، ولا يرد على ذلك ما يثبت نسخه من نصوص الكتاب والسنة القطعية؛ لأن الدليل المنسوخ عبر قائم، فلا معارض للتاسخ.

الثاني - أن يكونا ظنيين: إما من حيث الدلالة، وإما من حيث الثبوت، فيطلب الترجيح بينهما ثم يقدم الراجح.

الثالث - أن يكون أحدهما قطعيًا، والآخر ظنيًا، فيقدم



وأية لا يمكن أن يكون مقتضاها أن القمر في الأرض. فإذا حار  
اجتماع علو والمعية في حق المخلوق في حق الحائق أولى.

**الثالث** - أنه لو فرض أن بين معنى علو والمعية تناقضاً  
وتعارضاً في حق المخلوق فإن ذلك لا يلزم في حق الحائق؛  
لأن الله - تعالى - ليس كمثله شيء في جميع صفاته، فلا تقاس  
معينه بمعينه خلقه، ولا يقتضي معينه لهم أن يكون مختلطاً بهم أو  
حائلاً في أمكنتهم لوجوب علوه بذاته؛ ولأنه لا يحيط به شيء من  
مخلوقاته بل هو بكل شيء محيط.

وبتحقيق هذه الوجوه يمكن الجمع بين ما ثبت من علو الله  
بذاته وكونه قبل وجه المصلي، يقال: الجمع بينهما من وجوه:

**الأول** - أن النصوص جمعت بينهما، والنصوص لا تأتي  
بالمحال.

**الثاني** - أنه لا منافاة بين معنى علو والمقابلة، فقد يكون  
الشيء عالياً وهو مقابل، لأن المقابلة لا تستلزم المحاذاة، ألا ترى  
أن الرجل ينظر إلى الشمس حال بزوعها فيقول: إنها قبل وجهي،  
مع أنها في السماء، ولا بعد ذلك تناقضاً في اللفظ ولا في  
المعنى، فإذا جاز هذا في حق المخلوق في حق الحائق أولى.

**الثالث** - أنه لو فرض أن بين معنى علو والمقابلة تناقضاً  
وتعارضاً في حق المخلوق فإن ذلك لا يلزم في حق الحائق؛  
لأن الله - تعالى - ليس كمثله شيء في جميع صفاته، فلا يقتضي  
كونه قبل وجه المصلي أن يكون في المكان أو الحائط الذي  
يصلي إليه لوجوب علوه بذاته؛ ولأنه لا يحيط به شيء من  
المخلوقات، بل هو بكل شيء محيط سبحانه وتعالى.

### الباب الثالث عشر

#### في نزول الله إلى السماء الدنيا

في «الصحيحين» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له»<sup>(١)</sup>.

وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ، نحو ثمان وعشرين نعتاً من الصحابة رضي الله عنهم، واتفق أهل السنة على تلقي ذلك بالقول.

ونزوله تعالى إلى السماء الدنيا من صفاته الفعلية التي تتعلق بشيئته وحكمته، وهو نزول حقيقي يليق بحلاله وعظمته. ولا يصح تحريف معناه إلى نزول أمره، أو رحمته، أو ملك من ملائكته، فإن هذا باطل لوجوه:

الأول - أنه خلاف ظاهر الحديث؛ لأن النبي ﷺ، أضاف النزول إلى الله، والأصل أن الشيء إنما يُضاف إلى من وقع منه أو قام به، فإذا صرف إلى غيره كان ذلك تحريفاً يُحالف الأصل.

(١) رواه البخاري (١١٤٥) كتاب أحوال النعمان، ١٤ - باب الدعاء والصلاة من آخر الليل.

ومسلم (٧٥٨) كتاب صلاة المسافرين، ٢٤ - باب التفرغ من الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة به.

الثاني - أن تفسيره بذلك يقتضي أن يكون في الكلام شيء محذوف، والأصل عدم الحذف.

الثالث - أن نزول أمره أو رحمته لا يختص بهذا الجزء من الليل، بل أمره ورحمته ينزلان كل وقت.

فإن قيل: المراد نزول أمر خاص، ورحمة خاصة، وهذا لا يلزم أن يكون كل وقت.

والجواب: أنه لو فرض صحة هذا التقدير والتأويل، فإن الحديث يدل على أن منتهى نزول هذا الشيء هو السماء الدنيا، وأي فائدة لنا في نزول رحمة إلى السماء الدنيا حتى يخبرنا النبي ﷺ عنها؟!

الرابع - أن الحديث دل على أن الذي ينزل بقوله: فمن يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له<sup>(١)</sup>. ولا يمكن أن يقول ذلك أحد سوى الله سبحانه وتعالى.



## فصل

### في الجمع بين نصوص علو الله تعالى بذاته ونزوله إلى السماء الدنيا

علو الله - تعالى - من صفاته الذاتية التي لا يمكن أن يفك عنها، وهو لا يتأخر ما جاءت به النصوص من نزوله إلى السماء الدنيا، والجمع بينهما من وجهين:

الأول - أن النصوص جمعت بينهما، والنصوص لا تأتي بالمحال، كما تقدم.

الثاني - أن الله ليس كمثله شيء في جميع صفاته، فليس نزوله كنزول المخلوقين حتى يقال: إنه يتأخر علوه ويتأخره. والله أعلم.



## الكتاب الرابع عشر في إثبات الوجه لله تعالى

ملعب أهل السنة والجماعة أن الله وجهاً حقيقياً يلحق به  
وصوفاً بالجلال والإكرام.

قد دلّ على ثبوته الله الكتاب، والسنة.

ومن أدلة الكتاب قوله تعالى ﴿وَرَبُّهُ رَبُّكَ وَرَبُّ الْمَقَلِّ  
وَالْأَكْرَامِ﴾ (الرحمن).

ومن أدلة السنة قول النبي ﷺ في الدعاء المأثور: «وَلَسَّكَ  
لَفَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ وَالشُّوقِ إِلَى لِقَائِكَ»<sup>(١)</sup>.

فوجه الله تعالى من صفاته الذاتية الثابتة له حقيقة على الوجه  
اللاق به.

ولا يصح تحريف معناه إلى الثواب لوجوه منها:

أولاً - أنه بخلاف ظاهر النص، وما كان محالفاً لظاهر  
النص فإنه يحتاج إلى دليل، ولا دليل على ذلك.

ثانياً - أن هذا الوجه ورد في النصوص مضافاً إلى الله تعالى  
والمضاف إلى الله إما: أن يكون شيئاً قائماً بنفسه، وإما أن يكون

(١) رواه السنائي في «العمدة» (١٣٠٤) كتاب السجود، ٦٢ - باب من أعر  
وصحبه ابن حبان (٥٠٩ - المواتين) كتاب المواتين، ٢٦ - باب الدعاء  
في الصلاة.

وصحبه الأئمة في شرح «السنة» (١٢٢).

غير قائم بنفسه، فإن كان قائماً بنفسه فهو مخلوق، وليس من صفاته كعبث الله، وناقته الله، وإعما أصيب إليه إما: للتشريف، وإما من باب إضافة المملوك والمخلوق إلى مالكه وخالفه. وإن كان غير قائم بنفسه فهو من صفات الله، وليس بمخلوق كعلم الله، وقدرته، وعزته، وكلامه، وهذه، وعينه ونحو ذلك، والوجه بلا ريب من هذا النوع؛ فإضافته إلى الله من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.

**ثالثاً** - أن الثواب مخلوق بائن عن الله تعالى، والوجه صفة من صفات الله غير مخلوق ولا بائن، فكيف يفسر هذا بهذا؟! وإيعاً - أن ذلك الوجه وصف في النصوص بالجلال والإكرام، وبأن له سوراً يستعاذ به<sup>(١)</sup>، وسبحات تحرق ما انتهى إليه نصره من خلقه.

وكل هذه الأوصاف تمنع أن يكون المراد به الثواب. والله أعلم.



(١) جاء ذلك في دعاء النبي ﷺ حين رجع من الطائف بعد أن ردوا دعوته.  
رواه مسلم (١٧٩) عن حديث أبي موسى رضي الله عنه وسباني في  
الباب السادس عشر (ص ٥٦).



## الباب الخامس عشر في يدي الله عز وجل

منعبد أهل السنة والجماعة: أن لله تعالى يدين اثنين، مسوطتين بالعطاء والنعم، وهما من صفاته الدائمة الثابتة له حقيقة على الوجه اللائق به.

وقد دل على ثبوتها الكتاب، والسنة.

فمن أدلة الكتاب قوله تعالى: ﴿وَمَا سَعَدَ لِمَنْ تَخَذَ لَهَا حِفْظًا يَذَرُ﴾ (آمن: ٢٥).

ومن أدلة السنة قوله ﷺ: «يد الله ملائ لا تغيبها نفقة سخاء الليل والنهار، أولئك ما أنفق منذ خلق السموات والأرض فإنه لم ينقص ما في يمينه»<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع أهل السنة على أنها بدان حقيقتان لا تشبهان أيدي المخلوقين، ولا يصح تحريف معناها إلى القوة، أو العمة أو نحو ذلك لوجوه منها:

أولاً - أنه صرف للكلام عن حقيقته إلى محاره بلا دليل.

ثانياً - أنه معنى تأباه اللمعة في مثل السياق الذي جاءت به

(١) رواه البخاري (١٦٨١) كتاب التصبير، ٢ - باب قوله تعالى ﴿وَرَحْمَتًا مَرْشُومًا عَلَى الَّذِينَ﴾ (سورة هود)

ومسلم (٩٩٣) كتاب التوكلاء، ١١ - باب الحث على العفة والتبشير المعلق بالخلق

مصافة إلى الله - تعالى - فإن الله قال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا بَشَرًا﴾ [٧٥]. ولا يصح أن يكون المعنى: لما خلقت بمعنى، أو فوني.

ثالثاً - أنه ورد إضافة اليد إلى الله صيغة التثنية، ولم يرد في الكتاب والسنة ولا في موضع واحد إضافة النعمة والقوة إلى الله صيغة التثنية فكيف يصر هذا بهذا؟

رابعاً - أنه لو كان المراد بهما القوة لصح أن يقال: إن الله خلق إبليس بيده وبحو ذلك. وهذا ممنوع ولو كان جائزاً لاحتج به إبليس على ربه حين قال له: ﴿إِنَّمَا مَنَعَكَ رَبِّيَ أَنْ تَسْجُدَ لِإِنَّمَا خَلَقَ بَشَرًا﴾ [٧٥].

خامساً - أن اليد التي أضافها الله إلى نفسه وردت على وحوه تمنع أن يكون المراد بها النعمة، أو القوة فجاءت بلفظ اليد، والكف. وجاء إثبات الأصابع لله تعالى، والقبض، والجز، كقوله ﷺ: «يقبض الله سمواته بيده، والأرض باليد الأخرى، ثم يهزمن ويقول: أنا الملك»<sup>(١)</sup>.

وهذه الوجوه تمنع أن يكون المراد بهما النعمة، أو القوة.



(١) رواه البخاري (٤٨١٢) كتاب التصبير، ١ - باب قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ

حَيْثُ فَضَّلْنَا بَيْنَ أَلْمَلَكَةِ﴾ (سورة الزمر).

ومسلم (٢٧٨٧) كتاب صفة القيامة والجنة والنار، ٢ - باب

## باب السادس عشر

### في عيني الله تعالى

ملعب لعل السنة والجماعة: أن لا عينين اثنين، ينظر بهما حقيقة على الوجه اللائق به، وهما من الصفات الذاتية الثابتة بالكتاب، والسنة.

فمن أدلة الكتاب قوله تعالى: ﴿خَرَىٰ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٢٦].

ومن أدلة السنة قول النبي ﷺ: «إِنْ رَيْكُمْ لَيْسَ بِأَمْرٍ»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَنْزِلِينَ قُتَيْبِينَ»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ مَسْجِدَاتُ وَجْهِهِ مَا نَتَجَ إِلَيْهِ بِصَرٍّ مِنْ خَلْقِهِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري (٣٤٣٩) كتاب الأحاديث الأسبابة، ١٧ - باب قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ﴾.

ومسلم (١٦٩) كتاب الإيمان، ٧٥ - باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال.

(٢) رواه أحمد (١١/١، ١٢).

وابن ماجه (١٨٩) كتاب الطبقة، ١٣ - باب فيما أبكرت المحبة.

وابن أبي حاتم في السنة (٤٤٤).

قال التومبري في مصباح الزجاجة (١٦/١، ١٦) هذا إسناد فيه مقال.

(٣) رواه مسلم (١٦٩) كتاب الإيمان، ٧٩ - باب في قوله ﷺ: «إِنْ رَيْكُمْ لَيْسَ بِأَمْرٍ».

بهما عيان حقيقتيهما لا تشهان أعين المحلوفين. ولا يصح تحريف معانيهما إلى العلم، والرؤية الوحدانية.

أولاً - أنه صرف للكلام عن حقيقته إلى مجازه بلا دليل.

ثانياً - أن في النصوص ما يمسح ذلك، مثل قوله <sup>(١)</sup> :  
«ينظر إليكم»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «الأحرف سبحات وجهه ما انتهي إليه بصره من خلقه»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «إن ربكم ليس بأعور»<sup>(٤)</sup>.



(١) سبق تحريجه في الصفحة السابقة.

(٢) سبق تحريجه في الصفحة السابقة.

(٣) سبق تحريجه في الصفحة السابقة.

## الباب السابع عشر

### في الوجوه التي وردت عليها صفتا اليدين والعينين

وردت صفتا اليدين، والعينين في النصوص مضافة إلى الله تعالى على ثلاثة أوجه: الأفراد، والتثنية، والجمع.

ومن أمثلة الأفراد: قوله تعالى ﴿سِرْكَ آلِ يُحْيَىٰ يَجِئُكَ﴾ [الشك: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَرُفِعَ قُلُوبُنَا﴾ [طه: ٢٩].

ومن أمثلة الجمع: قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أُنْزِلْنَا عَلَيْنَا لَنُكَلِّمَنَّهُمْ لَهَا تِلْكَ أَلَمُؤُنَّ﴾ [يس: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿فَرَىٰ بَيْنَهُمَا﴾ [الفر: ١٤].

ومن أمثلة التثنية: قوله تعالى: ﴿لَمْ يَدَا تَشْكُرْ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقول النبي ﷺ: ﴿إِذَا قَامَ الْعَبْدُ فِي الصَّلَاةِ قَامَ بَيْنَ عَيْنِي الرَّحْمَنُ﴾. هكذا هو في «مختصر الصواعق» عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، ولم يعزه.

ولم ترد صفة العينين في القرآن بصورة التثنية.

هذه هي الوجوه الثلاثة التي وردت عليها صفتا اليدين والعينين.

والجمع بين هذه الوجوه أن يقال:

إن الأفراد لا ينافي التثنية، ولا الجمع، لأن المفرد

(١) انظر «الصواعق» (١/٢٩٦).

المضاف يعم فيشاور كل ما ثبت له من بدء أو غير واحدة كانت أو أكثر

وأما الجمع بين ما جاء بلفظ الثنية ولفظ الجمع فإن قلنا : أقل الجمع الثان فلا مناهاة أصلاً بين صيغتي الثنية والجمع لا اتحاد مدلوليهما .

وإن قلنا : أقل الجمع ثلاثة وهو المشهور فالجمع بينهما أن يقال : إنه لا يراد من صيغة الجمع مدلولها الذي هو ثلاثة فأكثر ، وإنما أريد بها - والله أعلم - التعظيم والمناسبة ، أعني مناسبة المضاف للمضاف إليه ، فإن المضاف إليه ، وهو «ثان» يراد به هنا : التعظيم قطعاً ، مناسب أن يؤتى بالمضاف بصيغة الجمع ليناسب المضاف إليه ، فإن الجمع أدل على التعظيم من الأفراد والثنية ، وإذا كان كل من المضاف والمضاف إليه دالاً على التعظيم حصل من بينهما تعظيم الملح .



## الباب الثامن عشر في كلام الله سبحانه وتعالى

اتفق أهل السنة والجماعة على أن الله يتكلم، وأن كلامه صفة حقيقية ثابتة له على الوجه اللائق به .

وهو سبحانه يتكلم بحرف وصوت، كيف شاء، متى شاء، فكلامه صفة ذات باعتبار جنسه، وصفة فعل باعتبار أحاده .

وقد دل على هذا القول الكتاب، والسنة .

فمن أدلة الكتاب قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا سَأَلْنَا عَنْ يُحْيَىٰ قَالَ سَرَّهُمْ إِثَرُ رَبِّهِمْ فَوَعَدْنَاهُم الْيَوْمَ أَنَّ لَهُمُ الْكَافُورَ ۖ فَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاهْتَدَوْا ۚ ثُمَّ نَبَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ فَأَنفَجْنَاهُمْ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ يَعْلَمُ ۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] .

وقوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِمُوسَىٰ إِنَّهُ جَعَلْتُكَ ذُرِّيَّتًا ۖ فَاتَّخِذْ لِيَ آلًا يَتَّقُونَ ۚ﴾ [آل عمران: ٥٥] .

وقوله تعالى : ﴿وَنَبِّئْنَاهُ مِنْ حَتَّىٰ أَطُورَ الْآخِثِ وَقَدْ جَاءَ بِهِ ۖ﴾ [الحريم] .

وفي الآية الأولى : إثبات أن الكلام يتعلق بمشيئته، وأن أحاده حادثة .

وفي الآية الثانية : دليل على أنه بحرف فإن مقول القول فيها حروف .

وفي الآية الثالثة : دليل على أنه بصوت إذ لا يعقل النفاذ والمناجاة إلا بصوت .

ومن أدلة السنة قول النبي ﷺ : يقول الله تعالى : يا آدم !

فيقول: لبيك وسعديك حينئذ بصوت: **إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ قَرْيَتِكَ بَعَثًا إِلَى النَّارِ<sup>(١)</sup>**

وكلامه سبحانه هو اللفظ والمعنى جميعاً، ليس هو اللفظ وحده أو المعنى وحده. هذا هو قول أهل السنة والجماعة في كلام الله تعالى، أما أقوال غيرهم فإليك ملخصها من مختصر الصواعق المرسلة.

١ - قول الكرامية: وهو كقول أهل السنة، إلا أنهم قالوا: **إِنَّهُ** حادث بعد أن لم يكن، فراراً من إثبات حوادث لا أول لها.

٢ - قول الكلالية: **إِنَّهُ** معنى قائم بذاته لازم لها كلزوم الحياة والعلم، فلا يتعلق بمشيئته، والحروف والأصوات حكاية عنه خلقها الله لتدل على ذلك المعنى القائم بذاته، وهو أربعة معان: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار.

٣ - قول الأشعرية: وهو كقول الكلالية إلا أنهم يخالفونهم في شيئين

أحدهما - في معاني الكلام، فالكلالية يقولون: **إِنَّهُ** أربعة معان والأشعرية يقولون: إنه معنى واحد، فالخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي كل واحد منها هو عين الآخر، وليست أنواعاً للكلام، بل صفات له، بل التوراة والإنجيل، والقرآن كل واحد منها عين الآخر. لا تختلف إلا بالعبارة.

(١) روى البخاري (١٧٤٦) كتاب التفسير، ١ - باب **«بَرَى تَقَرَّرَ شَكْرُهُ»** (سورة الحج).

ومسلم (٢٢٢٢) كتاب الإيمان، ٩٦ - باب قوله **يَقُولُ اللَّهُ لَأَمْرٌ: أخرج بحث النار**



الثاني - أن الكلامية قالوا: «إن الحروف والأصوات حكاية عن كلام الله». وأما الأشعرية فقالوا: «إنها عبارة عن كلام الله».

٤ - قول السالمية: «أيه صفة قائمة بذاته لازمة لها كلزوم الحياء والعلم، فلا يتعلق بشئته، وهو حروف وأصوات متفارقة لا يسبق بعضها بعضاً، فالباء والسين والميم هي البسطة - مثلاً - كل حرف منها مقارن للآخر في آن واحد، ومع ذلك لم تزل ولا تزال موحدة».

٥ - قول الحهمية والمعتزلة: «إنه مخلوق من المخلوقات وليس من صفات الله».

ثم من الحهمية من صرح بنفي الكلام عن الله، وسهم من أقر به، وقال: إنه مخلوق.

٦ - قول فلاسفة المعتزلة من أتباع أرسطو: «أنه فيض من العقل المفعال على النفوس الفاضلة الزكية بحسب استعدادها وقبولها، فيوجب لها تصورات، وتصديقات، بحسب ما قبلته منه، وهذه التصورات والتصديقات المتحيلة تقوى حتى تصور الشيء المعقول صوراً بورانية تغطاها بكلام تسمعه الأذان».

٧ - قول الاتحادية: «القاتلين موحدة الوجود: إن كل كلام في الوجود كلام الله كما قال قائلهم:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ويطامه  
وكل هذه الأقوال محالفة لما دل عليه الكتاب، والسنة، والعقل، ومن ررقه الله علماً وحكمة فهم ذلك.

## فصل

### في أن القرآن كلام الله

مذهب أهل السنة والجماعة: أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، تكلم به حقيقة، وألقاه إلى جبريل منزل به على قلب محمد ﷺ

وقد دل على هذا القول الكتاب، والسنة.

فمن أدلة الكتاب قوله تعالى: ﴿وَرِئُّ أَمْرٌ بَيْنَ الشَّعْبَيْنِ تَسْتَحْيِلُهُ مُبْعَذٌ عَنْ يَمِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٦]. يعني القرآن، وقوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا إِلَيْكَ بِهَذِهِ سُورَةُ يُنْفِثُهَا فِيهِمْ وَيَنْفِثُهَا لَوْلَا أَلَّا تَلْبِسَ﴾ [مز: ١] وقوله تعالى: ﴿سُورَةُ يَوْمِ الْوَعْدِ الْأَمِينِ﴾ [عن قلبه يتكون من السبب] يتلى عَزَّ وَجَلَّ ﴿الشعراء﴾.

ومن أدلة السنة قوله ﷺ: وهو يعرض نفسه على الناس في الموقف: «ألا وجل يحملي إلى قومه لأبلغ كلام ربي» فإن قرئاً قد معوني أن أبلغ كلام ربي عز وجل<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ للمراء بن عازب: «إذا أويت إلى فراشك فقل:

(١) روى أبو جازد (٤٧٣٤) كتاب السنة، باب في القرآن.

والترمذي (٢٩٢٥) كتاب صاقل القرآن، ٢٤ - باب

والسائي في «الكبرى» (٧٧٢٧).

وابن حبان (٢٠١) كتاب الطهارة، ١٣ - باب فيما أنكرت الجهمية.

وأحمد (٢٢/٢٣) والحاكم (٦٦٩/٢) ومصححه.

وإن في «المصنع» (٣٥/٦) وحاله كتاب.

اللهم أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، أسأت بكتاباتك الذي أنزلت، وبسببك الذي أرسلت<sup>(١)</sup>.

وقال عمرو بن دينار: «أدركت الناس منذ سبعين سنة، يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوق، إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود»<sup>(٢)</sup>. اهـ.

ومعنى قولهم: «منه بدأ»، أن الله تكلم به ابتداءً، وبه رد على الجهمية القائلين: بأنه خلقه في غيره.

وأما قولهم: «إليه يعود» فيحتمل معنيين:

أحدهما - أنه تعود صفة الكلام بالقرآن إليه، بمعنى: أن أحداً لا يوصف بأنه تكلم به غير الله؛ لأنه هو المتكلم به، والكلام صفة للمتكلم.

الثاني - أنه يرفع إلى الله تعالى كما جاء في بعض الآثار أنه يسري به من المصاحف والصفور، وذلك إما يقع - والله أعلم - حين يعرض الناس عن العمل بالقرآن إغراضاً كلياً فيرفع عنهم تكريماً له. والله المستعان.



(١) رواه البخاري (٢٢٢٧) كتاب الصلاة، ٧٥، باب يصل من مات على الفوضى ومسلم (٢٢٧٠) كتاب الذكر والدعاء، ١٧ - مات ما يقول عند النوم وأحد المطمع.

(٢) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (١٠٠/٤٣، ٢٠٥) و«المعجم» لأبي عبد الله (١٤٦/٢١).

## فصل في اللفظ والملفوظ

الكلام في هذا الفصل يتعلّق بالفرقان، فإنه قد سبق أن  
الفرقان كلام الله غير مخلوق، لكن اللفظ بالفرقان هل يصح أن  
يقول إنه مخلوق، أو غير مخلوق، أو بحسب السكوت؟  
الجواب: أن يقال: أن إطلاق القول في هذا نقياً أو إثباتاً  
غير صحيح.

وأما عند التفصيل فيقال: إن أريد باللفظ التلفظ الذي هو  
فعل العبد فهو مخلوق؛ لأن العبد وفعله مخلوقان، وإن أريد  
بالتلفظ الملفوظ به فهو كلام الله غير مخلوق؛ لأن كلام الله من  
صداته، وصداته غير مخلوقة.

ويشير إلى هذا التفصيل قول الإمام أحمد - رحمه الله -:  
«من قال: لفظي بالفرقان مخلوق يريد به القرآن، فهو جهمي».  
قوله: «يريد به القرآن» يدل على أنه إن أراد به غير القرآن  
وهو التلفظ الذي هو فعل الإنسان فليس بجهمي. والله أعلم.



## الكتاب التاسع عشر

## في ظهور مقالة التعطيل واستمدانها

شاعت مقالة التعطيل بعد القرون الممضلة - الصحابة  
والتابعين وتابعيهم - وإن كان أصلها قد نبغ في أواخر عصر  
التابعين .

وأول من تكلم بالتعطيل الحمد بن درهم . قال : « إن الله لم  
يتخذ إبراهيم خليلًا ، ولم يكلم موسى تكليمًا » . فقتله خالد بن  
عبد الله القسري الذي كان واليًا على العراق نهشام بن عبد الملك ،  
خرج به إلى مصلى العيد يوثاقه ثم خطب الناس ، وقال : « أيها  
الناس ! ضحوا ، نقتل الله ضحاياكم . فإني مصبح بالحمد بن  
درهم . إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا ، ولم يكلم موسى  
تكليمًا » ، ثم نزل وذبحه . وذلك في عيد الأضحي سنة ١١٩ هـ .

وفي ذلك يقول ابن القيم رحمه الله في « الوبة » .

ولأجل ذا ضحى نجعد خالد إل      فسري يوم فبانتح الضريان  
إد قال إبراهيم ليس خليله      كلاً ولا موسى التكليم الداني  
شكر الصحة كل صاحب سنة      هـ دوك من أحصي فسرمان  
ثم أخذها عن الحمد راحل فقال له : اللهم بن صفوان ،  
وهو الذي ينسب إليه مذهب الجهمية الممطلة ؛ لأنه نشره فقتله  
سلم بن أحور صاحب شرطة مصر من سباطه . وذلك في غراسان  
سنة ١٢٨ هـ .

وفي حدود المئة الثانية عرفت الكتب اليونانية والرومانية  
بارادة الأمر بلاء وشدة.

ثم في حدود المئة الثالثة انتشرت مقالة الجهمية بسبب  
شر بن عباد المريسي وطيفته الدين أجمع الأئمة على دمهم،  
وأكثرهم كفروهم أو صلبوهم. وصنف عثمان بن سعيد الدارمي  
كتاباً رد به على المريسي سماه "انقض عثمان بن سعيد على  
الكافر الجهمي فيما افتري على الله من التوحيد" من طالع هذا  
الكتاب يعلم وعدله، نيين له ضعف حجة هؤلاء المعطلة، بل  
مضالها، وأن هذه التأويلات التي توحد في كلام كثير من  
المشاهير كالأرازي، والعرابي، وابن عقيل، وغيرهم هي بعينها  
تأويلات بشر.

وأما استمداد مقالة التعطيل فكان من اليهود والمشركين  
وصلال الصابئين والعلاسفة. فإن الجعد بن درهم أخذ مقالته  
- على ما قيل - من أبان بن سمعان عن طائفة عن لبيد بن  
الأعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ.

ثم إن الجعد كان - على ما قيل - من أرض خراسان وفيها  
خلق كثير من المشركين والصائبة والعلاسفة، ولا ريب أن للبيئة  
تأثيراً قوياً في عقيدة الإنسان وأخلاقه.

وكان مدح السماع من هؤلاء أن الله ليس له صفات  
نسوتية؛ لأن ثبوت الصفات يقتضي - على زعمهم - أن الله  
مشابه لخلقهم، وإنما يثبتون له صفات سلبية، أو إضافية، أو  
مركبة منهما.

والسلبية: ما كان مدلولها عدم أمر لا يلبس بالله عز وجل

مثل قولهم: «إن الله واحد» بمعنى أنه مسلوب عنه القسمة بالكم، أو القول، ومسلوب عنه الشريك.

والإضافة. هي التي لا يوصف الله بها على أنها صفة ثابتة له، ولكن يوصف بها باعتبار إضافتها إلى الغير، كقولهم عن الله تعالى: «إنه مبدأ وعلة» فهو مبدأ وعلة، باعتبار أن الأشياء صدرت منه، لا باعتبار صفة ثابتة له هي البدء والعلة.

والمركبة منها هي التي تكون سلبية باعتبار، وإضافة باعتبار، كقولهم عن الله تعالى: «أله أول» فهي سلبية باعتبار أنه مسلوب عنه الحלות إضافة باعتبار أن الأشياء بعده.

فلما كان هذا هو ما تستمد منه طريقة البقاء فكيف نطيب نفس مؤمن أو عاقل أن يأخذ به ويترك سبيل الذين أكرم الله عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين؟



## الكتاب العشريون

في طريقة النفاة فيما يجب إثباته

أو نفيه من صفات الله

اتفق النفاة على أن يثبتوا لله من الصفات ما اقتضت عقولهم إثباته، وأن ينقروا عنه ما اقتضت عقولهم نفيه، سواء وافق الكتاب والسنة، أم خالفهما، فطريق إثبات الصفات لله أو نفيها عنه عندهم هو العقل.

ثم احتجوا فيما لا يقتضي العقل إثباته، أو نفيه، فأكثرهم غرر وحرحوا ما جاء منه على المحار، وبعضهم توقف فيه وموسى علمه إلى الله مع نفي دلالته على شيء من الصفات.

وهم يرجعون أنهم وفقوا بهذه الطريقة بين الأدلة العقلية والنقلية، ولكنهم كذبوا في ذلك؛ لأن الأدلة العقلية والنقلية متفقة على إثبات صفات الكمال لله، وكل ما جاء في الكتاب والسنة من صفات الله، فإنه لا يخالف العقل، وإن كان العقل يعجز عن إدراك التفاصيل في ذلك.

وقد شبه هؤلاء النفاة في طريقهم طريقة من قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُمْ كَرِهُوا إِلَى اللَّهِ يَرْغَبُونَ إِلَهُمْ يَقُولُوا بَيْنَ الْمَرْءِ وَاللَّهِ وَبَيْنَ الْمَرْءِ وَاللَّهِ يَرْغَبُونَ لَنْ يَتَخَفَتُوا إِلَى اللَّهِ وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَتَخَفَتُوا بِهِ وَيُزِيدُ الظَّنُّ لَنْ يُخَالِفَهُمُ حَدٌُّ حِكْمٌ ۝﴾ (١) فإن لم يتم خالفوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسل وإِنَّ السَّاعَتَيْنِ يُضْطَرُّونَ عَلَيْكَ بِأَعْيُنٍ



﴿٢٠﴾ فَكَيْفَ إِذَا لَمَسْتَهُمْ فَعَصَيْتَ بِمَا ضَرَفْتَ لَهُمْ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ  
يَخْلُقُونَ يَأْتُونَ مِنْ رَبِّكَ إِلَّا بِعُكْبَةٍ وَتَوْفِيقًا ﴿٢١﴾ (الأنعام).

ووجه مشابهتهم لهم من وجود.

الأول: أن كل واحد من الفريقين يرجع أنه مؤمن بما أنزل  
على النبي ﷺ، مع أنهم لا يفلون كل ما جاء به.

الثاني: أن هؤلاء النفاة إذا دعوا إلى ما جاء به الكتاب  
والسنة من إثبات صفات الكمال لله أعرضوا وامتنعوا، كما أن  
أولئك المتأخضين إذا قيل لهم: تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى  
الرسول، صدوا وأعرضوا.

الثالث: أن هؤلاء النفاة لهم طراحيث يفلدونهم ويقدمونهم  
على ما جاءت به الرسل، ويريدون أن يكون التحاكم عند النزاع  
إليهم لا إلى الكتاب والسنة، كما أن أولئك المتأخضين يريدون أن  
يتحاكموا إلى الطاغوت، وقد أمروا أن يكفروا به.

الرابع: أن هؤلاء التعاد زعموا أنهم أرادوا يطرفقهم هذه  
عدلاً حسناً، وتوفيقاً بين العقل والسمع، كما أن أولئك المتأخضين  
يخلفون أنهم ما أرادوا إلا إحساناً وتوفيقاً.

وكل مبطل ينسب في باطله، وينظأمر بالحق فإنه يأتي  
بالدهاوي الباطلة التي يروج بها باطله، ولكن من وهبه الله علماً،  
وفهماً، وحكمة، وحسن فصد فإنه لا يلتبس عليه الباطل، ولا  
تروج عليه الدهاوي الكافية. والله المستعان.

## فصل

### فيما يلزم على طريقة النفاذ من اللوازم الباطلة

يلزم على طريقة النفاذ لوازم باطلة منها :

أولاً - أن الكتاب والسنة صرحا بالكفر والدعوة إليه ، لأيهما معلومان من إثبات صفات الله التي زعم هؤلاء النفاذ أن إثباتها شبه وكفر .

ثانياً - أن الكتاب والسنة لم يبين الحق ، لأن الحق عند هؤلاء هو في الصفات ، وليس في الكتاب ولا في السنة ما يدل على تقي صفات الكمال عن الله لا نفاء ولا ظاهرة .

وغاية المتحذلق من هؤلاء أن يستنتج ذلك<sup>(١)</sup> من مثل قوله تعالى : ﴿عَلَّمَ نَحْنُ لَمْ يَلْمِ﴾ (إبراهيم : ٦٥) . وقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سَفَرٌ مَكَّةَ﴾ (١) (الإسلام) .

ومن المعلوم لكل عاقل أن المقصود من أمثال هذه الصيغ إثبات كمال الله تعالى ، وأنه لا شبه له في صفاته ، ولا يمكن أن يُراد بها بيان انتفاء الصفات عنه ، إذ لا ريب أن من دل الناس على انتفاء الصفات عن الله بمثل هذا الكلام ، فهو إما ملغز في كلامه ، أو مدلس ، أو عاجز عن البيان ، وكل هذه الأمور ممتنعة في كلام الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ ، فإن كلامهما قد تضمن كمال البيان والإرافة ، فليس المقصود به إرادة صلال

(١) أي ما يدعيه من في الصفات .

الحق والتعزية عليهم، وليس فيه نقص في البيان والفصاحة.  
ثالثاً - إن السابقين الأولين من المهاجرين، والأنصار  
والذين اتبعوهم بإحسان كانوا قائلين بالمأطل وكانهم للحق، أو  
جاهلين به، فإنه قد تواتر النقل عنهم باتيات صفات الكمال لله،  
الذي رعم هؤلاء أنه مأطل، ولم يتكلموا مرة واحدة بتعي الصفات  
الذي رعم هؤلاء أنه الحق، وهذا اللازم منسج على خبر القرون  
والفضل الأمة.

وأبعاً - أنه إذا انتفت صفة الكمال عن الله لزم أن يكون  
متصفاً بصفات النقص، فإن كل موجود في الخارج فلا بد له من  
صفة، فإذا انتفت عنه صفات الكمال لزم أن يكون متصفاً بصفات  
النقص، وبهذا يتعكس الأمر على هؤلاء النعاة، ويقعون في شر  
ما قروا منه.



## فصل

### فيما يعتمد عليه النفاة من الشبهات

يعتمد نفاة الصفات على شبهات باطلة<sup>(١)</sup> يعرف بطلانها كل من رزقه الله علماً صحيحاً، ومهماً سليماً.

وعالب ما يعتمدون عليه ما يأتي:

١ - دعوى كاذبة مثل أن يدعي الإجماع على قوله، أو أنه هو التحقيق، أو أنه قول المحققين، أو أن قول خصمه خلاف الإجماع، ونحو ذلك.

٢ - شبهة مركبة من قياس فاسد، مثل قولهم: إثبات الصفات لا يستلزم التشبيه، لأن الصفات، أعراض والعرض لا يقوم إلا بحسم، والأجسام متماثلة.

٣ - تمسك بالألفاظ مشتركة بين معانٍ يصح نسبتها إلى الله تعالى ومعانٍ لا يصح نسبتها إليه. مثل: الجسم، والحيزة، والجهة، فهذه الألفاظ المحملة بتوصلون بإطلاق نفيها عن الله إلى نفي صفاته عنه<sup>(٢)</sup>.

(١) ومنها ما تقدم من قوله تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (مریم: ١٦) ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (الإحلام: ١٧)

(٢) انظر الكلام في الجهة (مر: ٣١) الباب التاسع، والكلام في الجسم (مر: ٣٩) وما جدد من الباب العاشر وأما الخبر بمقتضى قوله: فإن أريد أن الله بخوره المحلوقات فهو مستبعد. وإن أريد أنه مستعار عن المحلوقات ما ينسب لها فصحح

ثم هم يصوغون هذه الشبهات بعبارات مرحرفة طويلة عربية يحسنها الجاهل بها حقاً بما كسبته من رجاحة القول، وإذا حقق الأمر تبين له أنها شبهات باطلة، كما قيل:

حجج نهاقت كالرجاج تخالها حقاً وكل كاسر مكسور  
والرد على هؤلاء من وجوه:

الأول - نقص شهادتهم وحججهم، وأنه يلزمهم فيما أثبتوه بغير ما مروا منه فيما نفوه.

الثاني - بيان تناقض أقوالهم واضطرابها، حيث كان كل طائفة منهم تدعي أن العقل يوجب ما تدعي الأخرى أنه يسمعه ونحو ذلك، بل الواحد منهم ربما يقول قولاً يدعي أن العقل يوجبه، ثم ينفيه في محل آخر، وتناقض الأقوال من أقوى الأدلة على فسادها.

الثالث - بيان ما يلزم على نفيتهم من اللوارج الباطلة فإن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم.

الرابع - أن النصوص الواردة في الصفات لا تشمل التأويل، ولئن احتمل بعضها طبعاً فيه ما يمنع إرادة الظاهر فتمين المصير إليه.

الخامس - أن عامة هذه الأمور من الصفات يعلم بالضرورة من دين الإسلام أن الرسول ﷺ، جاء بها، فتأويلها بمنزلة تأويل القرامطة والباطنية للصلاة، والصوم، والحج، ونحو ذلك.

السادس - أن العقل الصحيح - أي: السالم من الشبهات، والشبهوات - لا يحيل ما جاءت به النصوص من صفات الله، بل إنه يدل على ثبوت صفات الكمال لله في الجملة، وإن كان في

المبوه من التعاضيل في هذا الباب ما تعبر العقول عن إدراكه والإحاطة به.

وقد اعترف المحول من هؤلاء أن العقل لا يمكنه الوصول إلى اليقين في عامة المطالبات الإلهية، وعلى هذا فالواجب تلقي ذلك من التواتر على ما هو عليه من غير تحريف. والله أعلم.



## باب الحادي والعشرون

في أن كل واحد من فريقَي التعطيل والتشثيل

قد جمع بين التعطيل والتشثيل

المعطّل: هو من رمى شيئاً من أسماء الله، أو صفاته،  
كالجهمة والمعتزلة والأشعرية ونحوهم.

والمشثيل: هو من أثبت الصفات لله ممثلاً له بحلقه،  
كمتقدمي الرافضة ونحوهم.

وسبغة الأمر أن كل معطل ممثّل، وكل مشتل معطل.

أما المعطل فتعطيله ظاهر، وأما تمثيله فوجه: أنه إنما  
عطل؛ لأنه اعتقد أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه، فأخذ ينفي  
الصفات فراراً من ذلك، ممثلاً أولاً، ومثلاً ثانياً.

وأما المشتل فتثيله ظاهر، وأما تعطيله فمن وجوه ثلاثة:

أحدها - أنه عطل نفس النص الذي أثبت به الصفة حيث  
صرفه عن مقتضى ما يدل عليه؛ فإن النص دال على إثبات صفة  
تليق بالله، لا على مشابهة الله لحلقه.

الثاني - أنه إذا مثل الله بحلقه فقد عطل كل من يدل على نفي  
مساوئته لحلقه، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (التورى  
١١)، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ لَكَ سَفَرٌ لَّكَ﴾ (الإعلاص).

الثالث - أنه إذا مثل الله بحلقه فقد عطله من كماله الواجب،  
حيث شبه الرب الكامل من جميع الوجوه بالمخلوق الناقص.

## الكتاب الثاني والعشرون

### في تحذير السلف عن علم الكلام

علم الكلام هو: ما أحدثه المتكلمون في أصول الدين من إثبات المفائد بالطرق التي ابتكروها، وأعرضوا بها عما جاء الكتاب والسنة به، وقد توعت عبارات السلف في التحذير عن الكلام وأهله، لما يعصي إليه من الشبهات والشكوك، حتى قال الإمام أحمد: «لا يطلع صاحب كلام أبداً». وقال الشافعي: «حكمني في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، والنعال، ويضاف لهم في العشرات والفبائل، ويقال: هذا جزء من ترك الكتاب والسنة وأقل على علم الكلام» اهـ.

وهم مستحقون لما قاله الإمام الشافعي من وجه: ليتربوا إلى الله، ويرتدع عبرهم عن اتباع ملههم، وإذا نظرنا إليهم من وجه آخر، وقد استرلت عليهم الحيرة، واستحوذ عليهم الشيطان، فما ررحمهم ورق لهم، ونحمد الله الذي عافانا مما ابتلاهم به. فلما فيهم طران نظر من جهة الشرع: نؤيهم ونمنعهم به من شر ملههم.

ونظر من جهة القدر: نرحمهم ونسأل الله لهم العافية، ونحمد الله الذي عافانا من حالهم.

وأكثر من يحاف عليهم الصلال هم الذين دخلوا في علم الكلام ولم يصلوا إلى عاقبه.



وروجه ذلك أن من لم يدخل فيه فهو في عافية، ومن وصل إلى عاقبته فقد تبين له مساقته، ورجع إلى الكتاب والسنة، كما جرى لبعض كبارهم<sup>(١)</sup> فينفى الخطر على من خرج عن الضوابط المستقيم، ولم يثبت له حقيقة الأمر.

وقد نقل المؤلف شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في هذه الفتوى كثيراً من كلام من تكلم في هذا الباب من المتكلمين. قال: «وإن كنا مستعنيين بالكتاب والسنة وأثار السلف عن كل كلام، ولكن كثيراً من الناس قد صار متنسباً إلى بعض طوائف المتكلمين ومحسناً للظن بهم دون غيرهم، ومتوقفاً أنهم حفظوا في هذا الباب ما لم يحفظه غيرهم، فلو أنني بكل آفة ما تبعها حتى يؤتى بشيء من كلامهم». ثم قال: «وليس كل من ذكرنا قوله من المتكلمين وغيرهم، بقول صحيح ما بقوله في هذا وغيره، ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به»<sup>(٢)</sup> اهـ.

فيبين رحمه الله أن العرض من نقله بيان الحق من أي إنسان، وإقامة الحجة على هؤلاء من كلام أنفسهم. والله أعلم.



(١) راجع (ص ٢١) من الباب الرابع.

(٢) انظر «الفتوى المحمودة الكبرى» ص ١١٣١ (١٠ / ٢٢٩).

## الباب الثالث والعشرون في أقسام المنحرفين عن الاستقامة في باب الإيمان بالله واليوم الآخر

طريقة السي (رحمه الله) وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان على الصراط المستقيم علماً، وعملاً، يعرف ذلك من تتبعها بعلم وعقل، فقد حفظوا الإيمان بالله واليوم الآخر، وأقروا بأن ذلك حق على حقيقته، وهم في عملهم محلصون لله، مشعرون لشرعه، فلا شرك، ولا ابتداع، ولا تحريف، ولا تكذيب.

وأما المنحرفون عن طريقهم فهم ثلاث طوائف:

أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التحويل.

١ - فلما أهل التخييل: هم العلاسفة، والباطنية، ومن سلك سبلهم من المتكلمين وغيرهم. وحقيقة مدعهم: أن ما جاءت به الأنبياء مما يتعلق بالإيمان بالله واليوم الآخر أمثال وتخييلات لا حقيقة لها في الواقع، وإنما المقصود بها انتفاع العامة وجمهور الناس، لأن الناس إذا قيل لهم: إن لكم رباً عظيماً، فادعوا رحيماً، فادعوا، وإن أمامكم يوماً عظيماً تبعثون فيه، وتُحارون بأعمالكم، وتحو ذلك استقاموا على الطريقة المطلوبة منهم، وإن كان هذا لا حقيقة له على زعم هؤلاء.

ثم إن هؤلاء على قسمين: علاة، وغير علاة.

وأما العلاة فيزعمون: أن الأنبياء لا يعلمون حقائق هذه

الأمور، وأن من المتعلّقة الإلهية - ومن يرغمونهم أولياء - من يعلم هذه الحقائق، فرغموا أن من العارضة من هو أعلم بالله واليوم الآخر من النّبيّ الذين هم أعلم الناس بذلك.

وأما غير العارضة فيرغمون أن الأميّه يعلمون حقائق هذه الأمور، ولكنهم ذكروا للناس أموراً تخيلية لا تطابق الحق، لتقوم مصلحة الناس، فرغموا أن مصلحة العباد لا تقوم إلا بهذه الطريقة التي تضمن كذب الأنبياء في أعظم الأمور وأهمها

فالطائفة الأولى حكمت على الرسل بالجهل. والطائفة الثانية حكمت عليهم بالخيانة والكذب.

هذا هو قول أهل التحجيل فيما يتعلق بالإيمان بالله واليوم الآخر.

أما في الأعمال فمنهم من يجعلها حقائق يؤمر بها كل أحد، ومنهم من يجعلها تخيلات ورموزاً يؤمر بها العامة دون الخاصة، فيؤولون الصلاة بمعركة أسرارهم، والصيام بكنهاتها، والحب بالسفر إلى شيوخهم وسحر ذلك. وهؤلاء هم الملاحدة من الإسماعيلية والباطنية وسحروهم.

ومصاد قول هؤلاء معلوم بضرورة الحس، والعقل، والشرع فإننا نشاهد من الآيات الدالة على وجود الله وكمال صفاته ما لا يمكن حصره:

وفي كل شيء له آية نبدل عيسى أنه واحد فإن هذه الحوادث المنتظمة لا يمكن أن تحدث إلا بمدير حكيم قادر على كل شيء.

والإيمان باليوم الآخر دلت عليه جميع الشرائع، واقتضته

حكمة الله البالغة، ولا ينكره إلا متكبر، أو مجنون.

وأهل النخيل لا يحتاجون في الرد عليهم إلى شيء كثير،  
لأن نقور الناس عنهم معلوم ظاهر.

٢ - وأما أهل التأويل فهم المتكلمون من الجهمية  
والمعتزلة وأتباعهم

وحقيقة مدعيتهم أن ما جاء به النبي ﷺ، منصوص  
الصفات محار لم يقصد به ظاهراً، وإنما المقصود به معان  
تخالفه، يعلمها النبي ﷺ، لكنه تركها للناس يستنتجوها بمقولتهم،  
ثم يحاولون صرف طواهر النصوص إليها، وعرضه بذلك امتحان  
عقولهم، وكثرة الثواب بما يعانونه من محاولة صرف الكلام عن  
ظاهره، وتزيله على شواذ اللغة وعرايب الكلام.

وهؤلاء هم أكثر الناس اضطراباً وتناقضاً، لأنهم ليس لهم  
قدم ثابت فيما يمكن تأويله وما لا يمكن، ولا في تعيين المعنى  
المراد.

ثم إن غالب ما يزعمونه من المعاني يعلم من حال المتكلم  
وسياق كلامه أنه لم يرد في ذلك الخطاب المعنى الذي أولوه.

وهؤلاء كانوا يتظاهرون بصبر السعة، ويشتركون بالتفريه،  
ولكن الله تعالى هنك أبتاهم برد شبهاتهم ودخس عجبهم،  
فنفذ تصدى شيخ الإسلام وغيره للرد عليهم أكثر من غيرهم<sup>(١)</sup>،  
لأن الاغترار بهم أكثر من الاغترار بغيرهم، لما يتظاهرون به من  
صبر السعة

(١) انظر الرد عليهم (ص ٦٩) في الباب العشرين.

## فصل

مذهب أهل التأويل في نصوص المعاد: الإيمان بها على حقيقتها من غير تأويل، ولما كان مذهبهم في نصوص الصفات صرفها عن حقائقها إلى معاني محازية تحالف طاهرها، استطال عليهم أهل التحييل والتزويج القول بتأويل نصوص المعاد كما فعلوا في نصوص الصفات. فقال أهل التأويل لهم نحن نعلم بالاضطرار أن الرسول ﷺ، جاء بإثبات المعاد، وقد علمنا فساد الشبهة المانعة منه، فلزم القول بثبوته. اهـ.

وهذا جواب صحيح، وحجة فاطمة، تتضمن الدفاع عنهم في عدم تأويلهم نصوص المعاد وإلزام أهل التحييل أن يقولوا بإثبات المعاد، وإجراء نصوصه على حقائقها، لأنه إذا قام الدليل، وانتهى الحاج وجب ثبوت المدلول.

وقد احتج أهل السنة على أهل التأويل بهذه الحجة نفسها، ليقولوا بثبوت الصفات وإجراء نصوصها على حقيقتها، فقالوا لأهل التأويل: نحن نعلم بالاضطرار أن الرسول ﷺ، جاء بإثبات الصفات لله، وقد علمنا فساد الشبهة المانعة منه، فلزم القول بثبوتها. وهذا إلزام صحيح وحجة قائمة لا محيد لأهل التأويل عنها، فإن من منع صرف الكلام عن حقيقة في نصوص المعاد يلزمه أن يمنع في نصوص الصفات التي هي أعظم وأكثر إثباتاً في الكتب الإلهية من إثبات المعاد، وإن لم يعمل عند تبين تناقضه وفساد عقله.

## فصل

٣ - وأما أهل التجهيل فهم: كثير من المتسبين إلى السنة وأتباع السلف.

وحقيقة مذنبهم أن ما جاء به النبي ﷺ، من نصوص الصفات الفاظ معهولة لا يعرف معناها، حتى النبي ﷺ، يتكلم بأحاديث الصفات، ولا يعرف معناها.

ثم هم مع ذلك يقولون: ليس للعقل مدخل في باب الصفات. فيلزم على قولهم أن لا يكون عند النبي ﷺ، وأصحابه وأئمة السلف في هذا الباب علوم عقلية ولا سمعية، وهذا من أخطأ الأقوال.

وطريقهم في نصوص الصفات: إمرار لغتها مع تنويص معانيها، ومنهم من يتناقض فيقول: تجري على ظاهرها مع أن لها تأويلاً يخالفه لا يعلمه إلا الله، وهذا ظاهر التناقض، فإنه إذا كان المقصود بها التأويل الذي يخالف الظاهر وهو لا يعلمه إلا الله، فكيف يمكن إجراؤها على ظاهرها؟

وقد قال الشيخ - رحمه الله - عن طريقة هؤلاء في كتاب «العقل والقل» ص ١٢١ ج ١: «تبيين أن قول أهل التصوف الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد».

والشبهة التي احتج بها أهل التجهيل هي وقف أكثر السلف على «إلا أنا» من قوله تعالى «إِنَّكَ الْبَرُّ ذِي الْكِبَرَةِ رَبُّكَ يَلْقَىٰ

فَقُلْتُ إِنَّهُ أَتَى الْهَيْكَلُ وَأَتَى الْهَيْكَلُ وَمَا يَسْتَمُ تَلْفِيذُهُ إِلَّا أَنَّهُ وَالْزَيْجُونِ  
يُتْلَمُ بِمُؤَلِّفٍ تَقَاتِي - كَيْ يَنْ جَوَّزِيًّا (ال عمران ١٧).

وقد بنوا شبهتهم على مقدمتين:

الأولى - أن أفعال الصفات من المشابهة.

الثانية - أن التأويل المذكور في الآية: هو صرف اللفظ عن  
ظاهره إلى المعنى الذي يخالف الظاهر، فتكون النتيجة أن لأفعال  
الصفات معنى يخالف ظاهرها لا يعلمه إلا الله.

والرد عليهم من وجوه:

الأول - أن نسألهم ماذا يريدون بالتشابه الذي أطلقوه على  
آيات الصفات. أيريدون اشتباه المعنى وحفاهه، أم يريدون اشتباه  
الحقيقة وحفاهها؟

فإن أرادوا المعنى الأول - وهو مرادهم - فليست آيات الصفات  
منه لأنها ظاهرة المعنى، وإن أرادوا المعنى الثاني فآيات الصفات منه،  
لأنه لا يعلم حقيقتها وكيفيةها إلا الله تعالى. وبهذا عرف أنه لا يصح  
إطلاق التشابه على آيات الصفات، بل لا بد من التفصيل السابق.

الثاني - أن قولهم: «إن التأويل المذكور في الآية هو صرف  
اللفظ عن ظاهره إلى المعنى الذي يخالف الظاهر» غير صحيح،  
فإن هذا المعنى للتأويل اصطلاح حادث لم يعرفه العرب  
والصحابة الذين نزل القرآن بلغتهم، وإنما المعروف عندهم أن  
التأويل يراد به معيان:

١ - إما التفسير ويكون التأويل على هذا معلوماً لأولي  
العلم، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(١)</sup>: «أنا من الراشخين

في العلم الذين يعلمون تأويله، وعليه يحصل ولفظ كثير من السلف على قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ زَكَاةً﴾ (آل عمران: ٧٠). من الآية السابقة.

٢ - وأما حفيضة الشيء وماله، وعلى هذا يكون تأويل ما أخرجه عن الله من نفسه، وعن اليوم الآخر غير معلوم لنا، لأن ذلك هو الحفيضة والكعبة التي هو عليها، وهو مجهول لنا، كما قاله مالك وغيره في الاستواء وغيره، وعليه يحمل وثق جمهور السلف على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ [الأنعام: ١٧] من الآية السابقة.

الوجه الثالث - أن الله أنزل القرآن للتدبر، وحلتنا على تدبره كله، ولم يستثن آيات الصفات، والحث على تدبره يفتضي أنه يمكن الوصول إلى معناه وإلا لم يكن للحث على تدبره معنى؛ لأن الحث على شيء لا يمكن الوصول إليه لغو من القول، ينزه كلام الله وكلام رسوله ﷺ عنه، وهذا - أعني الحث على تدبره كله من غير استثناء - يدل على أن آيات الصفات يمكن الوصول إليه بالتدبر، وأقرب الناس إلى فهم ذلك المعنى هو النبي ﷺ، وأصحابه؛ لأن القرآن نزل بلغتهم، ولأنهم أسرع الناس إلى امتثال الحث على التدبر خصوصاً فيما هو أهم مفاصل الدين.

وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الطهين كانوا يفترون القرآن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ، عشر آيات لا يتجاوزونها حتى يتعلموها وما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن، والعلم، والعمل جميعاً، فكيف يجوز مع هذا أن



يكونوا جاهلين بمعاني موضوع الصفات التي هي أهم شيء في الدين؟!

الرابع - أن قولهم يستلزم أن يكون الله قد أنزل في كتابه المبين ألفاظاً حوءاً لا يبين بها الحق، وإنما هي بمنزلة الحروف الهجائية والأبجدية، وهذا ينافي حكمة الله التي أنزل الله الكتاب، وأرسل الرسول من أجلها.

نتبه: تعلم مما سبق أن معاني التأويل ثلاثة:

الأول - التفسير وهو إيضاح المعنى وبيانه، وهذا اصطلاح جمهور المفسرين، ومنه قوله ﷺ لابن عباس: «اللهم فقه في الدين، وعلمه التأويل»<sup>(١)</sup>، وهذا معلوم عند العلماء في آيات الصفات وغيرها.

الثاني - الحقيقة التي يزول الشيء إليها، وهذا هو المعروف من معنى التأويل في الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿عَلَّيْكُمْ بِطَوِيلِ لَا تَأْوِيلَهُ﴾ (الأعراف: ٥٣)، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ سِرٌّ وَخَصُّ تَأْوِيلَهُ﴾ (الأنعام: ٥٩). فتأويل آيات الصفات بهذا المعنى هو الكثرة والحقيقة التي هي عليها، وهذا لا يعلمه إلا الله.

الثالث - صرف اللفظ عن ظاهره إلى المعنى الذي يُخالف الظاهر، وهو اصطلاح المتأخرين من المتكلمين وغيرهم. وهذا هو معناه صحيح وفاسد.

(١) رواه البخاري (١١٣) كتاب الرصد، ١٠ - باب وضع الماء عند الحلاء (٧٥) كتاب العلم، ١٧ - باب قول النبي ﷺ اللهم علمه الكتاب ومسلم (٢١٧٧) كتاب مسائل الصحابة، ٢٠ - باب مسائل عبد الله بن عباس.

فالحصحيح: ما دل الدليل عليه، مثل تاويل قوله تعالى:  
﴿وَمَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِالْحَبْلِ مِنْ الشَّنَظْلِ الرَّجِيمِ﴾ (الحل). إلى  
أن المعنى إما أردت أن تقرأ.

والقاسد: ما لا دليل عليه؛ كتاويل استواء الله على عرشه  
باستلزامه، وبه مفرقه ومعينه، وسحر ذلك.



## فصل

روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «تفسير القرآن على أربعة أوجه:

تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعلم أحد بحالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله، فمن ادعى علمه فهو كاذب». اهـ.

١ - فالنفسير الذي تعرفه العرب من كلامها هو تفسير مفردات اللغة، كمعرفة معنى الفراء، والتعارق، والكهف ونحوها.

٢ - والنفسير الذي لا يُعلم أحد بحالته، وهو تفسير الآيات المكلف بها اعتقاداً، أو عملاً، كمعرفة الله بأسمائه وصفاته، ومعرفة اليوم الآخر، والطهارة، والصلاة، والزكاة وغيرها.

٣ - والتفسير الذي يعلمه العلماء هو: ما يخفى على غيرهم مما يمكن الوصول إلى معرفته، كمعرفة أسباب النزول، والتاسخ، والمنسوخ، والعام، والخاص، والمحكم، والمتشابه، ونحو ذلك.

٤ - وأما التفسير الذي لا يعلمه إلا الله فهو: حقائق ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر، فإن هذه الأشياء معهم معناها، لكن لا ندرك حقيقة ما هي عليه في الواقع.

مثال ذلك: أننا نفهم معنى استواء الله على عرشه، ولكننا لا ندرك كيفية التي هي حقيقة ما هو عليه في الواقع، وكذلك

عهم معنى العاكهة والعسل، والماء، والنس، وغيرها مما أخبر الله أنه في الجنة، ولكن لا تدرك حقيقته في الواقع، كما قال تعالى: ﴿لَا تَقْلَمُ عُشْرَ مَا أُخْبِرَ عَنْ قُرْةٍ أَقْبَرُ حَرًّا مِنَّا كَاتِرًا يَتَلَونَ ۝﴾ (السجدة). قال ابن عباس رضي الله عنهما: ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء<sup>(١)</sup>.

وبهذا تبين أن في القرآن ما لا يعلم تأويله إلا الله، كحقائق أسمائه وصفاته، وما أخبر الله به عن اليوم الآخر، وأما معاني هذه الأشياء فإنها معلومة لنا، وإلا لما كان للخطاب بها فائدة. والله أعلم.



(١) انظر: الدرر، لهاد (١/٥١/٥) وتفسير ابن كثير (١/١٦٤).

## الكتاب الرابع والعشرون

### في انقسام أهل القبلة في آيات الصفات وأحاديتها

المعزذ بأهل القبلة: من يصلي إلى القبلة، وهم كل من يتب إلى الإسلام.

وقد انقسم أهل القبلة في آيات الصفات وأحاديتها إلى ست طوائف:

طائفتان قالوا: تجرى على ظاهرها.

وطائفتان قالوا: تجرى على خلاف ظاهرها

وطائفتان واقعتان.

فالطائفتان الذين قالوا: تجرى على ظاهرها، هم:

١ - طائفة المشبهة الذين جعلوها من جنس صفات المخلوقين، ومذهبهم باطل، أنكروا عليهم السلب.

٢ - طائفة السلب الذين أجروها على ظاهرها اللائق بالله عز وجل، ومذهبهم هو الصواب المقطوع به لدلالة الكتاب والسنة والعقل عليه دلالة ظاهرة. إما قطعية، وإما ظنية، كما تقدم دليل وجوبها وصحتها في البابين: الثالث والرابع.

والفرق بين هاتين الطائفتين، أن الأولى تقول بالتشبيه، والثانية تنكروا.

فإن قال المشبه في علم الله ونزوله وبه - مثلاً -: أنا لا

أعقل من العلم والنزول، واليد إلا مثل ما يكون للمخلوق من ذلك، فهو به من وجه:

**الأول** - أن العقل، والسمع قد دل كل منهما على مباينة الخالق للمخلوق في جميع صفاته، فصفت الخالق تليق به، وصفات المخلوق تليق به، فمن أدلة السمع على مباينة الخالق للمخلوق قوله تعالى: ﴿لَسِي كَيْفَهُ نَفْسٌ﴾ (الشورى: ١١)، وقوله: ﴿أَسِرْ مَخْرُجٌ لَا يَخْرُجُ إِلَّا مَخْطُورٌ﴾ (الحل: ١١)، ومن أدلة العقل أن يقال: كيف يكون الخالق الكامل من جميع الوجوه، الذي الكمال من لوازم ذاته، وهو معطي الكمال مشابهاً للمخلوق الناقص، الذي النقص من لوازم ذاته، وهو معطر إلى من يكمله؟!!

**الثاني** - أن يقال له: أليس تعقله ذاتاً لا تشبه ذات المخلوقين؟ فيقول: بلى! فيقال له: فلتعقل إذن أن له صفات لا تشبه صفات المخلوقين؟ فإن القول في الصفات كالتقول في الذات، ومن فرق بينهما فقد تناقض.

**الثالث** - أن يقال: نحن نشاهد من صفات المخلوقات صفات التفتت في أسمائها، وتباينت في كبريتها؛ فليست يد الإنسان كيد الحيوان الآخر، فإذا جاز اختلاف الكيفية في صفات المخلوقات مع اتحادها في الاسم؛ فاختلاف ذلك بين صفات الخالق والمخلوق من باب أولى، بل التباين بين صفات الخالق والمخلوق واجب كما تقدم!!

وأما الطائفتان اللتين قالوا: نجرى على خلاف طاهرها، وأنكروا أن يكون له صفات ثبوتية، أو أنكروا بعض الصفات، أو أنشأوا الأحوال دون الصفات بهم:

١ - أهل التأويل من الحهمية وغيرهم الذين أولّوا بنصوص الصفات إلى معاني عبودها، كتأويلهم اليد بالجمعة، والاستواء بالاسيلاء، وبحر ذلك.

٢ - أهل التحليل المفعلة الذين قالوا: الله أعلم بما أراد بنصوص الصفات، لكننا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية له تعالى، وهذا القول متناقض. فإن قولهم: نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية له يناقض التعميص؛ لأن حقيقة التعميص أن لا يحكم الموصى بشي ولا إثبات، وهذا ظاهر.

والفرق بين هاتين الطائفتين: أن الأولى أشبوا بنصوص الصفات معنى، لكنه خلاف ظاهرها، وأما الثانية فيفوضون ذلك إلى الله من غير إثبات معنى، مع قولهم: «أنه لا يراد من تلك النصوص إثبات صفة لله عز وجل».

وأما الطائفتان اللتين توفقوا فهم

١ - طائفة حوزوا أن يكون المراد بنصوص الصفات إثبات صفة تليق بالله، وأن لا يكون المراد ذلك، وهؤلاء كثير من الفقهاء وغيرهم.

٢ - طائفة أعرضوا بفلولهم والمستنهم عن هذا كله، ولم يزيدوا على قراءة القرآن والحديث.

والفرق بين هذه الطائفة والتي قبلها: أن الأولى تحكم بتجويز الأمرين: الإثبات وعدمه.

وأما الثانية، فلا تحكم بشي أبداً. والله أعلم.



## الباب الخامس والعشرون في القاب السوء التي وضعها المبتدعة على أهل السنة

من حكمة الله تعالى أن جعل لكل شي عدواً من المجرمين،  
يصدون عن الحق بما استطاعوا من قول وفعل، بأنواع المكائد،  
والشبهات، والدعوى الباطلة، ليشين بذلك الحق، ويتصح ويعلو  
على الباطل، وقد لقي النبي ﷺ، وأصحابه من هذا شيئاً كثيراً،  
كما قال تعالى: ﴿وَلَنَشْوَكَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَكْثَرًا أَوْثَرًا أَلَيْسَ مِنِّي قَلِيلٌ مِّمَّنْ  
كُفِّرُوا كَثِيرًا أَمْ كُنْتُمْ كَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٨٦]. فقد وضع  
أولئك الظالمون المشركون للنبي ﷺ، وأصحابه القاب التشيع  
والسخرية. مثل: ساحر، محبون، كاهن، كذاب، ونحو ذلك.

ولما كان أهل العلم والإيمان هم ورثة النبي ﷺ، لقوا من  
أهل الكلام والبدع، مثل ما لقيه النبي ﷺ، وأصحابه من أولئك  
المشركين، فكانت كل طائفة من هذه الطوائف تلقب أهل السنة  
بما يراهم الله منه من القاب التشيع والسخرية، إما لجهلهم  
بالحق، حيث ظنوا صحة ما هم عليه وطلان ما عليه أهل السنة،  
وإما لسوء القصد حيث أرادوا بذلك التعبير عن أهل السنة،  
والنقص لأرائهم مع علمهم بمسادها.

فالحكمة ومن نفعهم من المعطلة سمو أهل السنة أمشيبة،  
زعموا أنهم أن إثبات الصفات يستلزم التشبه.



والرواحس سموا أهل السنة «تواصب»؛ لأنهم يؤمنون بأبا بكر وعمر، كما كانوا يؤمنون آل النبي ﷺ، والرواحس نزعهم أن من وإلى أبا بكر وعمر فقد نصب العدواة لآل البيت، ولذلك كانوا يقولون: «لا ولاء إلا ميراء»، أي لا ولاءة لآل البيت إلا بالبراءة من أبي بكر وعمر!!

والقدرة العاة قالوا: أهل السنة «مغيرة»، لأن إثبات الغدر جبر عند هؤلاء النفاة!!

والمرجئة المانعون من الاستثناء في الإيمان يسمون أهل السنة «شكائاً»؛ لأن الإيمان عندهم هو إفراز القلب، والاستثناء شك فيه عند هؤلاء المرجئة!!

وأهل الكلام والمنطق يسمون أهل السنة «حشوبة»، من الحشو، وهو: ما لا خير فيه، ويسمونهم «توايت»، وهي بنور الزرع التي ثبت معه ولا خير فيها، ويسمونهم «عشاء»، وهو ما تحمله الأودية من الأوساخ، لأن هؤلاء المناطقة زعموا أن من لم يحيط علماً بالمنطق فليس على يقين من أمره، بل هو من الرعاع الذين لا خير بهم.

والحق أن هذا العلم الذي صحرأ به لا يعني من الحق شيئاً، كما قال الشيخ - رحمه الله - في كتابه: «الرد على المنطقيين»: «إني كنت دائماً أعلم أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي، ولا يتفح به البلبد»<sup>(١)</sup>. اهـ.



الكتاب الثاني والعشرون

فري الإسلام والإيمان

الإسلام لغة : الإقبال

وشرعاً: استسلام العبد لله طاهراً وباطناً، بفعل أوامره، واجتناب نواهيه. فيشمل الدين كله، قال الله تعالى: ﴿وَزَيَّيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ﴾ [المائدة: ٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ بَدَأَ الْإِنْسَانَ﴾ [الشمس: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ طَرِيقَ الْإِسْلَامِ يَمَّا مَرَّ بِكُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ولما الإيمان فهو لغة: التصديق. قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَىٰ

وفي الشرح: إقرار القلب المستلزم للقول والعمل، وهو اعتقاد وقول وعمل، اعتقاد القلب، وقول اللسان، وعمل القلب والحوارج.

والدليل على دخول هذه الأشياء كلها في الإيمان، قوله **سبح**:  
**«الإيمان: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر،  
والقدر خيره وشره»**<sup>(١)</sup>.

(١) انظر البحاري (٥٠) كتاب الإيعاب، ٣٧ - باب سؤال عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الإيمان والإسلام والأحسان وعلم الساعة.

والمسلم (٩٩) كتاب الإيمان، ١ - باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان  
ووجوب الإيمان بالله.



## فصل في زيادة الإيمان وتقصانه

من أصول أهل السنة والجماعة. أن الإيمان يزيد وينقص.  
وقد دل على ذلك الكتاب والسنة.

فمن أدلة الكتاب، قوله تعالى: ﴿لِيَزَادُوا إِيَّانَكَ مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>  
[الفتح ١٤].

ومن أدلة السنة، قوله ﷺ، في النساء: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن»<sup>(٢)</sup>.

وفي الآية إثبات زيادة الإيمان، وفي الحديث إثبات نقص الدين.

وكل نص يدل على زيادة الإيمان، فإنه يتضمن الدلالة على نقصه، والعكس لأن الزيادة والنقص متلازمان، لا يعقل أحدهما دون الآخر.

وقد ثبت لفظ الزيادة والنقص منه عن الصحابة، ولم يعرف منهم معالف فيه، وجمهور السلف على ذلك قال ابن عبد البر: وعلى أن الإيمان يزيد وينقص جماعة أهل الآثار والعقهاء أهل الغنى في الأمصار. وذكر عن مالك روايتين في إطلاق النقص إحداهما: التوفيق. والثانية موافقة الجماعة.

(١) رواه البخاري (٣٠٤) كتاب الحيض، ٦ - باب ترك العائض الصوم. ومسلم

(٢) كتاب الإيمان، ٣٤ - باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات...

وخالف في هذا الأصل طائفتان:

**الأولى** - المرحطة الخالصة الذين يقولون: إن الإيمان إقرار القلب، وزعموا أن إقرار القلب لا يتفاوت؛ فالفاسق والعدل عندهم سواء في الإيمان.

**الثانية** - الوعيدية من المعتزلة والخوارج، الذين أخرجوا أهل الكيثر من الإيمان، وقالوا: إن الإيمان إما أن يوجد كله، وإما أن يعدم كله، ومعوا من ناقصه.

وكل من هاتين الطائفتين مخرج بالسمع والعقل. أما السمع فقد تقدم في المصوح ما دل على إثبات زيادة الإيمان ونقصه.

وأما العقل فنقول للمرحطة: قولكم: إن الإيمان هو إقرار القلب، وإقرار القلب لا يتفاوت، ممنوع في المطلقين جميعاً.

**أما المقدمة الأولى:** فتخصيصكم الإيمان بإقرار القلب مخالف لما دل عليه الكتاب والسنة من دخول القول والعمل في الإيمان.

**وأما المقدمة الثانية:** فنقولكم: إن إقرار القلب لا يتفاوت مخالف للحص، فإن من المعلوم لكل أحد أن إقرار القلب إما يتبع العلم؛ ولا ريب أن العلم يتفاوت متفاوت طرفه، فإن غير الواحد لا يلبد ما يلبد غير الاثنين وهكذا، وما أدركه الإنسان بالخبر لا يساوي في العلم ما أدركه بالمشاهدة، فاليقين درجات متفاوتة، وتفاوت الناس في اليقين أمر معلوم، بل الإنسان الواحد يحد من نفسه أنه يكون في أوقات وحالات أقوى منه يقيناً في أوقات وحالات أخرى.

ونقول: كيف يصح لعامل أن يحكم بشاوي رجلين في الإيمان أحدهما. متابر على طاعة الله تعالى فرضها ونعلها. متياعد عن محارم الله. وإذا بقوت منه المحصية باقر إلى الإقلاع عنها والثوبة منها. والثاني: مُضَيِّع لما أوجب الله عليه. ومسهك فيما حرم الله عليه. غير أنه لم يأت ما يكفره. كيف يشاوي هذا وهذا؟!

وأما الوعديّة. فنقول لهم قولكم: إن عامل الكبيرة خارج من الإيمان مخالف لما دل عليه الكتاب والسنة. فإذا تبين ذلك فكيف تحكم بشاوي رجلين في الإيمان؟! أحدهما: مقتصد فاعل للواجبات، تارك للمحرّمات، والثاني: طالم لنفسه بفعل ما حرم الله عليه. وبترك ما أوجب الله عليه من غير أن يفعل ما يكفر به؟!

ونقول ثانياً: هب أننا أصرحنا فاعل الكبيرة من الإيمان، فكيف يمكن أن يحكم على رجلين يشاويهما في الإيمان وأحدهما مقتصد، والأخر سائق بالطغرات بإذن الله؟!

## فصل

### ولزامة الإيمان أسباب منها:

- ١ - معرفة أسماء الله وصفاته. فإن العبد كلما ازداد معرفة بها وسقطضياتها، وآثارها. ازداد إيماناً بربه وحباً له وتعظيماً.
- ٢ - النظر في آيات الله الكونية والشرعية. فإن العبد كلما نظر فيها وتأمل ما اشتملت عليه من الفكرة الباهرة، والحكمة البالغة. ازداد إيماناً وبغيثاً بلا ريب.
- ٣ - فعل الطاعة تقرباً إلى الله تعالى. فإن الإيمان يزداد به بحسب حسن العمل وجنسه وكثرته. فكلما كان العمل أحسن

كانت زيادة الإيمان به أعظم، وحسن العمل يكون بحسب الإخلاص والمناجاة.

وأما حسن العمل فإن الواجب أفضل من المستحب، وبعض الطاعات أوكد وأفضل من البعض الآخر، وكلما كانت الطاعة أفضل كانت زيادة الإيمان بها أعظم، وأما كثرة العمل فإن الإيمان يرداد بها، لأن العمل من الإيمان فلا حرم أن يزيد بزيادته.

٤ - ترك المعصية خوفاً من الله عز وجل، وكلما قوي الداعي إلى فعل المعصية كانت زيادة الإيمان بتركها أعظم، لأن تركها مع قوة الداعي إليها دليل على قوة إيمان العبد، وتقديره ما يحبه الله ورسوله على ما تنهواه نفسه.

وأما نقص الإيمان فله أسباب منها:

١ - الجهل بالله تعالى وأسمائه وصفاته.

٢ - العقلية والإعراض عن النظر في آيات الله وأحكامه الكونية والشرعية، فإن ذلك يوجب مرض القلب أو موته باستيلاء الشهوات والشبهات عليه.

٣ - فعل المعصية، فينقص الإيمان بحسب جنسها، وقدرها، واثناؤها بها، وقوة الداعي إليها أو ضعفه.

فأما جنسها وقدرها فإن نقص الإيمان بالكبائر أعظم من نفسه بالصغائر، ونقص الإيمان بفعل النفس المحرمة أعظم من نفسه بأخذ مال محترم، ونقصه بمعصيتين أكثر من نفسه بمعصية واحدة، وهكذا.

وأما اثناؤها بها فإن المعصية إذا صدرت من قلب متهاون بمن عصاه ضعيف الخوف منه كان نقص الإيمان بها أعظم من

نفسه إذا صدرت من قلب معظم الله تعالى شديد الخوف منه، لكن فرطت منه المعصية.

وأما قوة الداعي إليها فإن المعصية إذا صدرت ممن صعبت منه دواعيها كان نقص الإيمان بها أعظم من نقصه إذا صدرت ممن قويت منه دواعيها، ولذلك كان استكبار الفقير، وزي الشيع أعظم إثمًا من استكبار العني، وزي الشاب، كما في الحديث: «ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم»<sup>(١)</sup>. وذكر منهم الأشييط الزاني، والعاتل المستكبر، لقلة داعي تلك المعصية فيهما.

٤ - ترك الطاعة فإن الإيمان ينقص به، والنقص به على حسب تأكد الطاعة، فكلما كانت الطاعة أؤكد كان نقص الإيمان تركها أعظم، وربما قلد الإيمان كله كترك الصلاة.

ثم إن نقص الإيمان بترك الطاعة على نوعين: نوع يعاقب عليه، وهو: ترك الواجب بلا عذر. ونوع لا يعاقب عليه وهو: ترك الواجب لعذر شرعي، أو حسي، وترك المسنحب، فالأول كترك المرأة الصلاة أيام الحيض، والثاني كترك صلاة الصبح، والله أعلم.

(١) رواه مسلم (١٠٧) كتاب الإيمان، ٤٦ - باب يناد علف تحريم إسبال الإزار والنس بالمطية.

واللفظ المذكور للطبراني في «الثلاثة» قال الهيثمي في «المصحح» (١/١٧٨) والمطري في «الترغيب» رجاله رجال الصحيح.

وقال الأثير الأشييط مصغر أشيط، وهو من أبقر بعض شعر رأسه كبراً، واخلف بأسوده.

وصححه الألباني (١٧٨٨) - صحيح الترغيب.



## فصل في الاستثناء في الإيمان

الاستثناء في الإيمان - أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله .  
وقد اختلف الناس فيه على ثلاثة أقوال :

القول الأول - تحريم الاستثناء ، وهو قول المرجئة ،  
والجهمية ونحوهم . وماخذ هذا القول : إن الإيمان شيء واحد  
يعلمه الإنسان من نفسه ، وهو التصديق الذي هي الغلبة ، فإذا  
استثنى فيه كان دليلاً على شكه ، ولذلك كانوا يسمون الذين  
يستثنون في الإيمان مشككاً .

القول الثاني - وجوب الاستثناء ، وهذا القول له مآخذ :

١ - أن الإيمان هو ما مات الإنسان عليه ، فالإنسان إنما  
يكون مؤمناً وكافراً بحسب الوفاة ، وهذا شيء مستقبل غير معلوم .  
فلا يجوز الجزم به ، وهذا ماخذ كثير من المتأخرين من الكلاية  
وعبرهم ، لكن هذا المآخذ لم يعلم أن أحداً من السلف عمل به ،  
وإنما كانوا يعللون بالمآخذ الثاني . وهو :

٢ - أن الإيمان المطلق ينضم من فعل جميع المأمورات ،  
وترك جميع المحظورات ، وهذا لا يحزم به الإنسان من نفسه ،  
ولو حزم لكان قد زكى عنه ، وشهد لها بأنه من المتقين الأبرار ،  
وكان يسمى على هذا أن يشهد لنفسه بأنه من أهل الجنة ، وهذه  
لوازم مستتعة .

القول الثالث - التفصيل فإن كان الاستثناء صادراً عن شك

في وجود أصل الإيمان بهذا مُحَرَّم، بل كفر، لأن الإيمان جزم،  
والشك يُبَاهِيهِ، وإن كان صادراً عن خوف تركية النفس والشهادة  
لها بتحقيق الإيمان قولاً، وعملاً، واعتقاداً، فهذا واجب خوفاً  
من هذا المحذور، وإن كان المقصود من الاستثناء التبرك بذكر  
المشقة، أو بيان التعليل، وأن ما قام بقلبه من الإيمان بمشيئة الله،  
فهذا حائز.

والتعليل بالمشيئة على هذا الوجه - أعني بيان التعليل - لا  
ينافي بتحقيق المعلق، فإنه قد ورد التعليل على هذا الوجه في  
الأمور المحققة. كقوله تعالى: ﴿لَتَنظُرَنَّهُ السُّجَّدَ الْمُتَحَرِّمِينَ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ  
يَكُونُ تَحْتَهُ رُتُوبٌ كَثِيرٌ﴾ [التحريم: ٢٧].

وبهذا عرف أنه لا يصح إطلاق الحكم على الاستثناء، بل  
لا بد من التعصیل السابق. والله أعلم، وصلى الله على نبينا  
محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

حرر في ٨ من ذي القعدة سنة ١٣٨٠هـ والحمد لله الذي  
سمعت تسم الصالحات.

المؤلف



## الفهرس

المصنف	الموضوع
٥	• المنظمة
٧	○ الباب الأول
٧	فيما يجب على المد في دية
٩	○ الباب الثاني
٩	فيما تضمنت رسالة النبي ﷺ
١١	○ الباب الثالث
١١	في طريقة أهل السنة في أسماء الله وصفاته
١٦	التحريف
١٦	التعطيل
١٧	التكليف
١٧	التمثل والتشبه
١٨	الإلهاء
٢١	○ الباب الرابع
٢١	في بيان صحة مذعب السلف
٢٧	○ الباب الخامس
٢٧	في حكاية بعض المتأخرين لمذعب السلف
٢٨	○ الباب السادس
٢٨	في لئس الحق بالباطل من بعض المتأخرين
٢٩	○ الباب السابع
٢٩	في أقوال السلف المتأخرة في الصفات
٣٢	○ الباب الثامن